

16

جزء من

الامالى



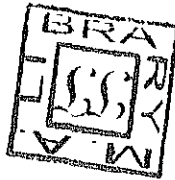
للإمام الهمام الفقيه الكبير محمد بن الحسن أبي عبد الله الشيباني

30

صاحب الامام أبي حنيفة الاعظم رضى الله عنها

المتوفى سنة سبع وثمانين ومائة

من الهجرة النبوية



طبع هذا الجزء اللطيف

في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة

الدولة الآصفية حيدرآباد الدكن

ابقاها الله الى آخر الزمن

سنة ١٣٦٠ هـ



MALIBRARY, A.M.U.



کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران
تاسیس ۱۳۵۷
۲۰۸۱۲

بسم الله الرحمن الرحيم
وما توفيقي الا بالله

مسئلت

في الرجل يكون له على الرجل المال فيأخذه منه قضا .

قال قال محمد بن الحسن وإذا كان للرجل على الرجل مال ألف درهم وأخذ مثلها في الجوده غصبا فقد صارت قصاصين أخذها قاصبه بها ولم يقاصبه . وكذلك لو أقرضه ألف درهم كانت قصاصا بالمال الذي عليه قاصبه ولم يقاصبه .

ولو أنه دفع إليه ألف درهم مضاربة أو ودعة مثلها في الجوده والصرف لم تكن قصاصا الا ان يشهد الذي أخذها انه أخذها قصاصا بحقه وانه قد جعلها قصاصا بحقه ، فان قال ذلك والألف في يديه أو قريبا منه حيث يقدر على قبضها فقد صارت قصاصا بحقه .

وان كانت حين دفعت إليه وضعها في بيته ثم اشهد بغير محضه منها انه قد جعلها قصاصا بحقه لم تكن قصاصا حتى يرجع اليها فيقبضها أو تكون حيث ضياع الدين يقدر على قبضها .

ولو أنه أخذ منه ألف درهم فهاكت في يده فقال صاحب الألف أعطيتكها قضا بحقك ، وقال القابض أخذتها منك ودعسة أو مضاربة كان القول قول الآخر علم الضياع أو لم يعلم مع يمينه بالله على ذلك .

ولو قال

مكتبة جامعة طهران
تاسیس ۱۳۵۷

کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران
تاسیس ۱۳۵۷

قول رب
المال مع يمينه

واو قال صاحب الألف اخذتها منى غصبها فصارت قصاصا بحقك، وقال القابض اخذتها منك ودیعة او مضاربة او قبضتها منك ودیعة او مضاربة فصاعت كان القول قول رب المال مع يمينه بالله على ما ادعاه من الغصب ثم تكون قصاصا بما عليه من الدين .

ولو لم يقل القابض للسالك اخذتها منك ودیعة ولا مضاربة ولم يقل قبضتها منك ولكنه قال دفعتها الى او اعطيتها مضاربة او ودیعة فصاعت منى وقال صاحب المال اخذتها منى غصبها فصارت قصاصا بحقك كان القول قول القابض مع يمينه؛ ولا يشبهه قول القابض اخذتها وقبضتها منك قوله اعطيتني ودفعت الى لأنه اذا قال اخذت او قبضت نسب الفعل في ذلك الى نفسه فهو ضامن لما قبض حتى تأتى البينة على ما ادعاه، واذا قال اعطيتني ودفعت الى نسب الأمر الى المعطى فلا ضمان عليه فاذا لم يكن عليه ضمان لم يكن المال قصاصا بحقه .
واو أن الذى اعطاه المال ودیعة او مضاربة او كان غصبه إياه غصباً والمال الآخر أجود من الدين او دونه في الصرف لم يكن شيء من ذلك قصاصاً فاذا شهد (١) الذى قبضه انه قد جعل ذلك قصاصاً فان كان دونه كان قصاصاً رضى بذلك الغريم أو لم يرض ، وان كان المال الذى قبض أجود لم يكن قصاصاً ابداً بالدين الا ان يرضى بذلك الغريم او يجعله قصاصاً فيكون قصاصاً بما عليه من الدين وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

واو أن رجلاً غصب رجلاً ألف درهم أو أودعه ألف درهم او انه دفع اليه ألف درهم مضاربة او أقر أنه قضاة ألف درهم من ألف درهم كانت له عليه ، ثم قال بعد ما قطع الكلام هى هذه الألف الدرهم التى فى يدي فنظر فى الألف الدرهم التى فى يده فاذا هى نهرجة او زيوف الا انها فضة بالجمد الذى قبض منه المال فقال كانت دراهم جيداً، فالقول قول القابض للدراهم مع يمينه بالله انها هذه بعينها واوصل فى هذا والقطع سواء ان وصل فقال هى هذه او قطع كلامه بعد إقراره بها .

(١) كذا ، والظاهر « شهد » - ح .

الأمالى

٤

الإمام محمد

ولو كانت الدراهم ستوفة اورصاها فان وصل فقال اعطيتنى الف درهم وديعة او مضاربة او قضا من حقى ستوفة اورصاها او غصبتك الف درهم ستوفة اورصاها وهى هذه الدراهم بعينها ولم تكن بعينها فالقول قوله مع يمينه .

وان قطع فقال اودعتنى الف درهم اودعتها الى مضاربة او قضيتها من حقى الذى عليك او غصبتكها، ثم قال بعد ما قطع كلامه هى هذه وهى ستوفة اورصاها لم يصدق على ذلك وازمته الف درهم جيا د .

فان قال بعد ذلك كانت زيوفا او نبهرة لم يصدق على ذلك لأن قوله اول مرة كانت ستوفة اورصاها ينقض قوله هذا الثانى فالالف له لازمة درا هم جيا د ، وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

واوأن رجلا قال اقرضتنى الف درهم زيوفا او نبهرة او ستوفة الناس اورصاها او قال اشتريت منك هذا العبد بألف درهم زيوفا او نبهرة لايتبايعون او ستوفة اورصاها وقال المقر له كانت درا هم جيا د فالقول قول المقر له مع يمينه بالله على ذلك ان وصل ذلك باقراره او قطعه فى قول ابى حنيفة لأن الناس لا يتقارضون ولا يتبايعون الا على الجيا د فاما الغصب والوديعة والقضاء فقد يكون على الجليد والردى ، فاما فى قول ابى يوسف وقولنا فهو مصدق فى القرض اذا وصل ولا يصدق اذا قطع لأنه اذا قطع فقد ازمه المال على الجود ة فهو يريد أن يبرأ مما ازمه .

واما فى البيع فقال ان قطع فى ذلك كله ازمه المال درا هم جيا د وكذلك قولنا ، وان وصل كان القول قوله فى الزيوفا والنبهرة مع يمينه بالله ويتحالفان ويترا د ان البيع .

المشتري واما الستوفة والرصاص فالقول فيها قول البائع مع يمينه بالله لقد باعه يصدق على بالجيا د، قال لان المشتري اراد بذلك فساد البيع فلا يصدق على فسادنا ان جعلنا البيع بالستوفة والرصاص كما قال المشتري فذلك الثمن غير معروف ففسد بذلك البيع

البيع فقال أبو يوسف أجمعه على الدراهم الجياذ .

وأما في قولنا فإذا وصل المشتري صدق في ذلك كله فإنت كانت

الدراهم التي أقر بها زيوفا أو نبه رجعة وأدعى البائع أن الدراهم كانت جياذا
تتحالفا وتراد البيع .

فإن قال المشتري اشتريته بألف درهم ستوقه أو رصاص ووصل
كلامه فالبيع فاسد ويحلف المشتري على ما ادعى البائع من الدراهم الجياذ فإن
حلف انتقض البيع فيما بينهما وإن نكل عن اليمين لزمه البيع على ما قال البائع
من الثمن لأن المشتري لم يقر ببيع قط إلا بيعا فاسدا ولا يكون بيعه جائزا أبدا
ألا ترى أنه لو قال اشتريته بنحرا وخنزير أو دراهم غير مسماة أو بطعام بغير عينه
غير مسمى الكيل وأدعى البائع من ذلك شيئا مسمى معروفا حالاً إن القول
قول المشتري مع يمينه على ما ادعى البائع - وكذلك إذا قال المشتري اشتريته
بألف درهم ستوقه أو رصاص فهو لم يقر بغير ذلك فلا يلزمه إلا ما أقر به .

وإذا قال الرجل إن فلانا أودعه ألف درهم أودعها إليه بمضاربة
أو غصبها إياه غصبا أو قضاها إياه من حق عليه أو أقرضه إياه (١) قرضا واشتري
منه هذا العبد بألف درهم تنقص خمسين درهما وأقر بأقل من ذلك أو أكثر
من النقصان لم يصدق على شيء من ذلك فلزمته ألف درهم وزن سبعة على نقد
البلد الذي أقر فيه ، فإن كان وزن البلد الذي أقر فيه على غير وزن سبعة أزمه
وزن البلد الذي أقر فيه على ما أقر به ، ولو وصل فقال ذلك كله ينقص مائة
درهم أو خمسين أو أقل أو أكثر إلا أنه وصل ذلك كله بكلامه وأقر أنه كان
القول قوله في جميع ما قال مع يمينه ويتحالفان في البيع ويترادان ، وهذا
كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا .

وأو أن رجلا قال لرجل لك على ألف درهم من ثمن عبد لم أقبضه
منك فقال البائع قد قبضت مني فإن أبا حنيفة قال في ذلك القول قول البائع
مع يمينه وهذا إقرار من المشتري بأنه قد قبض العبد وصل الكلام أو قطعه .

(١) كذا والخطب سهل - ح .

واما في قول ابى يوسف وقولنا فاذا وصل الكلام فالقول قول المشتري في ذلك مع يمينه ولا يصدق البائع انه قد قبض العبد الابالبينة ، وان قطع الكلام فقال لك على الف درهم ، ثم قال بعد ما سكنت هي من ثمن عبد لم اقبضه منك سئل البائع اهي لك من ثمن عبد كما قال ؟ فان قال البائع نعم هي الوصل و من ثمن عبد الا انى قد دفعته اليه كان القول قول المشتري في ذلك مع يمينه القطع سواء وكان الوصل والقطع في هذا سواء ، وان قال المقر له بالمال لم يكن ذلك من ثمن عبد ولكنه كان قرضا او غصبا فالقول قوله على ما ادعى المشتري من البيع .

وقال ابو حنيفة لو أن المشتري قال لك على الف درهم هي ثمن هذا العبد الذى في يدك فوصل الكلام فقال البائع لى عليك الف درهم من ثمن عبد قد قبضته غير هذا او من ثمن جارية او قرض اقرضتك او غصب غصبتيه كان القول في ذلك قول المشتري مع يمينه على ما ادعى المقر له من ذلك ، وقال لا يشبه قوله من ثمن عبد لم اقبضه قوله ثمن هذا العبد الذى في يدك .

واما في قول ابى يوسف فهو سواء ان وصل وهو على ما وصفت لك في الأمر الأول .

مسئلة في الدعوى

الدار المشاعة

قال محمد بن الحسن واذا كانت الدار في يد رجلين مشاعة غير مقسومة ليست في يد واحد منهما بعينه دون صاحبه فأتاها رجل فادعى نصف الدار مشاعة غير مقسومة وصدها احد هما بما ادعى وكذبه الآخر ولم يدع المصدق لنفسه شيئا فالدار يكون نصفها غير مقسوم للذى انكر والنصف الباقي الذى في يدى المقر يقسم بين المقر والمقر له على ثلاثة اسهم سهمان منها للمقر له وسهم للمقر لأن المقر زعم ان المقر له نصف الدار مشاعة غير مقسوم وما بقى حين لم يقر فيه المقر بشيء فهو بينه وبين صاحبه نصفين فلما جحد ذلك صاحبه قسم ما في يد المقر بضر به فيه

فيه المقر له بنصف الدار الذى اقر له ويضرب فيه المقر (١) بربع الدار الذى بقى
فى يده بعد النصف الذى اقر به فيقتسمان النصف الذى فى يد المقر على ثلاثة اسهم
سهمان من ذلك للمقر له وسهم للمقر .

ولو لم يكن الا قرار على هذا ولكن المقر قال المقر له هذه الدار بينى
وبينك نصفين او قال نصفها لى ونصفها لك او قال نصفها لك ونصفها لى وقال
المقر له لى نصف الدار كلها ولك الربع ولصاحبك الربع او قال لى الدار كلها اخذ
من المقر نصف ما فى يده ولم يأخذ منه اكثر من ذلك ، ولا يشبه قوله لك
نصف الدار ثم سكت لم يزد على ذلك قوله لك نصفها لى نصفها لأنه اذا قال لك
نصفها لى نصفها فكأنه قال هى بينى وبينك نصفين فلم يقر له بشىء الا وقد زعم
ان له مثله فما كان فى يده من شىء فهو بينهما نصفان ، ألا ترى ان اللذين الدار فى
ايديهما لو قال له جميعا نصف الدار لم يزد على ذلك شيئا اخذ منها نصف
الدار جميعا ، ولو قال له كل واحد منها الدار بينى وبينك نصفين او لى نصفها
ولك نصفها او قال لك نصفها لى نصفها وادعى المقر له جميع الدار أن له ثلث
الدار مما فى ايديها جميعا ولكل واحد منها ثلث الدار لأن كل واحد منها
لم يقر بنصف الدار الا وقد ادعى لنفسه مثل ما اقر به فقد اقر كل واحد منها ان له
نصف الدار فى يده وفى يد صاحبه فأقر جميعا ان للمقر له نصف الدار مما فى ايديهما
جميعا ، فأقر كل واحد منها ان له ربع الدار مما فى يده بجميع ما ادعى وذلك
نصف الدار مما فى يده فيضرب مع كل واحد منها فيما بقى فى يده بربع الدار
ويضرب المقر فيما فى يده بجميع ما ادعى وذلك نصف الدار فيقسم ما فى يد كل
واحد منها على الربع والنصف على ثلاثة اسهم سهمان من ذلك للمقر وسهم
للمقر له فيصير للمقر له ثلث الدار ولكل واحد من المقرين ثلث الدار فاذا ضمت
ما صار للمقر له الى نصيب كل واحد منها على حدة صار ذلك الثلثين بينهما نصفين

(١) كان فى الاصل « المقر له بنصف الدار » ثم ضرب الكاتب على قوله بنصف

الدار « ونسى ان يضرب على « له » والمعنى ظاهر ح .

فصار له مع كل واحد منها نصف ما له ولصاحبه كما اقر له صاحبه .

ولولم يكن الاقرار هكذا على هذا الوجه ولكن احدهما قال الدار بيني وبينك لك ثلثها ولى ثلثاها وقال الآخر مثل ذلك فادعى المقر لسه الدار كلها فان للمقر له خمس الدار مما فى ايديها جميعا ولكل واحد من المقرين خمسا الدار فاذا ضمنت الخمس الذى صار للمقر له الى احد نصيبى المقرين صار ذلك كله ثلاثة اخماس الدار ، الثالث من ذلك للمقر له والثلاثان من ذلك للمقرين على ما اقر به لأنهما اقرأ أن له الثلث ولكل واحد منها الثلثان .

واوكانا اقرأ أن له ثلث الدار ولم يذكرأ ما لأنفسهما من ذلك اخذ منهما الثلث كاملا من جميع الدار من كل واحد منها السدس وكان مابقى بينهما نصفان فهذا يدل على فرق ما بين الوجهين الأولين .

ولو أن دارا فى يدى رجلين او عبدا او ثوبا فادعاه رجل فأقر أحدهما انه بينه وبين المدعى نصفان وأقر الآخر أنه بينه وبين المدعى الثلث وله الثلثان فان الذى اقر للمدعى بالثلث يأخذ منه المدعى خمس ما فى يده فيضمه الى نصيب المقر بالنصف فيقتسمان ما فى ايديهما جميعا من ذلك نصفين .

ولو لم يقرأ بهذا ولكن احدهما قال لك ثلاثة ارباع الدار ولى ربعها ، وقال الآخر لك خمسة اسداس الدار ولى سدسها وادعى المقر له الدار كلها اخذ من المقر بالارباع ثلاثة اخماس ما فى يده فضم ذلك الى ما فى يد المقر الذى اقر بخمسة اسداس الدار فاقسما ذلك على ستة اسهم سهم من ذلك للمقر وخمسة اسهم من ذلك للمقر له لأن المقر بالارباع الثلثة اقرأن للمقر له ثلاثة ارباع الدار نصف ذلك مما فى يده ونصفها مما فى يد صاحبه فصداقه صاحبه بما اقر به للمقر له وزاد مع ذلك نصف سدس فصارت الارباع الثلثة مما فى ايديهما نصفين فيضرب المقر له بنصف الثلثة الارباع فيما فى يد المقر بها وذلك ثلاثة اثمان ويضرب الذى اقر بها بربع الدار فيمابقى فى يده وذلك ثمان فيقتسمان ما فى يد المقر بالارباع الثلثة على خمسة اسهم ، للمقر له من ذلك ثلاثة اسهم يجمعها الى ما فى يد المقر بالاسداس

بالاسداس الخمسة فيقتسمان ذلك كله على ستة اسهم فتقسم الدار على ثلاثين سهما فنصفها وهي خمسة عشر سهما في يد الذي اقر بالأرباع الثلاثة يقسم على خمسة اسهم يكون له من ذلك ستة اسهم ويكون المقر له من ذلك تسعة اسهم فيضهما الى النصف الذى في يد الذى اقر بالاسداس الخمسة فيصير ذلك اربعة وعشرين سهما بينهما على ستة اسهم .

واوكان العبد او الدار او الثوب في ايدى ثلاثة نفر فادعى ذلك رجل انه له فأقر احدهم ان للدعى الثالث وله الثلثان واقر الآخر أنها بينه وبين المدعى نصفان وأقر الثالث انها بينه وبين المدعى له الثلث وللدعى الثلثان فان المدعى يأخذ من الذى اقر له بالثلاث سبع مافى يده فيجمعه الى مافى ايدى الباقيين يجمع الى كل مافى يد كل واحد منهما نصف السبع ثم يقسم نصف السبع الذى جمع الى مافى يد الذى اقر له بالنصف مع مافى يده وهو الثلث على ثلاثة للمقر له سهم وللمقر سهما ن، ينضم ما يأخذ من المقر له بالنصف الى نصف سبع (١) ما كان في يد المقر بالثلث الى مافى يد المقر (بالثلث فيأخذه المقر - ٢) له بالثلثين فيقتسمان ذلك كله على ثلاثة اسهم للمقر له سهما ن وللمقر سهم لأن الذى اقر بالثلث قد صدقه فذلك (٣) الذى اقر له بالنصف والذى اقر له بالثلثين فذلك الثلث في ايديهم جميعا اثلاثا في يد كل واحد منهم التسع فيضرب المقر له بالثلث فيما في يده بالثلثين اللذين زعم انهما له والثلثان ستة اتساع (٤) فيقتسمان مافى يده على تسع وعلى ستة اتساع فهذه سبعة اسهم فيأخذ سبع مافى يده ، والذى اقر له بالنصف انه اقر له بالنصف فيما في يده وايدى اصحابه فلا بد من ان يدخل فيما اخذ من صاحب الثلث فيجمع السبع الى ما (٥) في يد الذى اقر له بالثلث الى مافى يديهما جميعا فيجمع نصف ذلك السبع الى مافى يد الذى اقر له بالنصف وقد اقر له جميعا بالنصف وزاده الذى اقر له

(١) الاصل « تسع » كذا - ح (٢) كذا في الاصل (٣) كذا ولعله « بذلك »

(٤) الاصل « اسباع » كذا - ح (٥) كذا وهو غير مستقيم ويمكن تصحيح

العبارة بان يكون بدل « الى ما » « الذى اخذه ما - ح

بالتلثين سدسا فيضرب فيما في يد الذى اقر له بالنصف في (١) نصف السبع الذى جمعه الى ما في يده برابع ويضرب الذى اقر له بالنصف فيقتسمان ذلك على ثلاثة اسهم سهم للمقر له وسهوان للمقر، ثم يجمع المقر له ما اخذ من ذلك ومن نصف السبع الذى اخذ من المقر بالثالث الى ما في يد الذى اقر له بالتلثين فيقسم ذلك كله على ثلاثة اسهم للمقر سهم وللقر له سهوان .

ولو لم يكن اقرارهم على هذا ولكن احدهم اقر له بثالث الدار ولم يدع لنفسه شيئا واقر الآخر بالنصف ولم يدع لنفسه شيئا واقر له الآخر بالتلثين ولم يدع لنفسه شيئا فانه يأخذ ثلث ما في يد الذى اقر له بالثالث وذلك التسع من جميع الدار فيضم ذلك الى التلثين اللذين في ايدي الآخرين فيصير نصف التسع مضموم ما الى الثالث الذى في يد الذى اقر بالنصف فقد زعم الذى اقر بالنصف ان له السدس وان للذى اقر له بالنصف النصف فيقسم ذلك وهو الثالث الذى في يد الذى اقر له بالنصف والنصف التسع المضموم اليه على خمسة اسهم فيأخذ المقر له بالنصف ثلاثة انحاس ذلك كله فيجمعه الى الثالث الذى في يد الذى اقر له بالتلثين فيقسم ذلك كله على سبعة اسهم ستة اسباع ذلك للمقر له بالتلثين والسبع للذى اقر به .

مسئلة للؤلؤى من رواية الكيساني

ولو ان رجلا تزوج ثلاثا في عقد واثنين في عقدة ثم مات ولم يدخل بشيء منهن ولم يدر أيهما اول فانه اكثر ما يكون لمن من المهور ثلاثة مهور واقل ما يكون لمن مهران فلهن مهران ونصف والثلاث قد يكن (٢) اولا فلهن ثلاثة مهور او يكن آخرها فلا شيء لمن فلهن مهور ونصف ، والاثنين مهران لانهم ان كن اولا فلهن مهران وان كن آخرها فلا شيء لهما فلها مهور .

العقد على

اكثر من

اربع

ولو قال الرجل آخر نسائي طالق ثم مات ولم يبين والمسئلة على حالها

فان اكثر ما يكون لمن مهران ونصف واقل ما يكون مهور ونصف فلهن مهران

(١) كان « في » بمعنى مع - كما مر - ح (٢) الاصل « ذكر » كذا ح وللثلاث

وللثلاث مهر وربيع لأنهن ان كن اولا فلهن مهران ونصف وان كن (١) آخر ا فلا شىء لهن فلهن مهر وربيع، وللثنتين ثلاثة ارباع مهر لأنهن ان كن اولا فلهن مهر ونصف وان كن آخر ا فلا شىء لهن، والميراث فيما بينهما بالسوية للثلاث نصفه وللثنتين نصفه .

واو كان تزوج ثلاثا فى عقدة والثلثين فى عقدتين ثم قال آخر نسائي طابق ولا يدري أيهن اولا ثم مات وله اثنتان (٢) فان لهن مهر (٣) ونصفا لأن اكثر ما يكون لهن ثلاثة مهور ونصف وأقل ما يكون لهن مهر ونصف فلهن مهران ونصف للثلاث من ذلك عشرة اثمان ونصف وللثنتين تسعة اثمان ونصف من قبل ان الثلاث ان كن اولا فلهن ثلاثة ارباع ثلاثة مهور ونصف وذلك احد وعشرون ثمنا وان كن آخر ا فلا شىء لهن فلهن نصف ذلك وهو عشرة اثمان ونصف وللواحدة من الالنتين سبعة (٤) اثمان وهو ربيع ثلاثة مهور ونصف فلهن فى حال مهر ونصف ان تكونا اولا وفى حال لا تكونا (٥) جميعا اولا فقسمنها الخمسة الاثمان الفاضلة على السبعة فصار للثنتين نصفه وهو ثمان ونصف فذلك تسعة اثمان ونصف .

واما الميراث فاللثلاث ثلاثة اثمان الميراث والالنتين خمسة اثمان الميراث الميراث اذا لأن ثنتين من الميراث او واحدة من الالنتين بكل حال فيبقى ستة اثمان فى حال عقد على اكثر تكون الستة لها وفى حال لا تكون لها الا الاثمان فلها خمسة واثلاث فى حال من اربع تكون لهن ستة اثمان وفى حال لا يكون لهن شىء فلهن ثلاثة اثمان الميراث .

اصل فى المراجعة

حدثنا محمد بن الحسن قال اذا اشترى الرجل جارية بعبد وتقاضا ثم ان الذى اشترى الجارية باعها من الذى باعها منه بربيع عشرة دراهم او بربيع دينار كان البيع اثنان جائزا وكان ثمن الجارية الغلام والذى زاده على الغلام ان كان ذلك عشرة دراهم او دينار .

(١) الاصل « كان » كذا - ح (٢) كذا (٣) الظاهر « مهرين » (٤) الاصل « تسعة » كذا - ح

ولولم يكن البيع الثانى على ذلك ولكنه باعه البيع الثانى بربح العشرة
احد عشر او بربح العشرة خمسة عشر كان البيع الثانى باطلا لأن رأس المال
الاول كان عبدا فانما اشترط عليه الربح من صنف رأس المال وذلك مجهول
قيمته فالبيع فيه باطل .

البيع
مواضعة
ولولم يبيعه سرا بحة ولكنه باعه مواضعة فقال ابيعك هذه الجارية
بوضيعة عشرة دراهم من رأس المال او بوضيعة دينار من رأس المال فتبايعا
على ذلك فالبيع باطل لأنه اشترط الثمن العبد الا دينارا والعبد الا عشرة دراهم
فالبيع فيه باطل لأنك اذا طرحت من العبد دينارا او عشرة دراهم لم يدر ما يبقى
منه الا بالخزور والظن فلذلك فسد البيع .

ولولم يبيعه على هذا الوجه ولكنه باعه الجارية بوضيعة العشرة احد
عشر او بوضيعة العشرة خمسة عشر كان البيع جائزا .
وان باعه بوضيعة العشرة احد عشر كان الثمن عشرة اجزاء من احد
عشر جزءا من العبد وان باعه بوضيعة العشرة خمسة عشر كان ثمن الجارية ثلثي
العبد لأن العبد يقسم على خمسة عشر سهما فما اصاب عشرة اسهم من ذلك فهو
ثمن الجارية من العبد .

الاتزام فى
البيع على
تقد بيت
المال
ولو أن رجلا اشترى جارية بألف درهم جيا د نقد بيت المال فباها
سرا بحة فقال الذى اشتراها اشترىتها بألف درهم جيا د نقد بيت المال فقد
بعتهكها بربح مائة درهم فاشترها المشتري على ذلك والثلث ألف درهم جيا د نقد
بيت المال والمائة الدرهم غلة البلد التى يتبايعون بها ولا ينظر فى هذا الى الثمن .

ولولم يكن قال له (١) بربح مائة درهم ولكنه قال له بربح العشرة
احد عشر كان الثمن ألف درهم ومائة درهم كلها جيا د نقد بيت المال، ولا يشبه
هذا قوله بربح مائة درهم لأنه اذا قال بربح العشرة احد عشر فالربح من
صنف رأس المال ألا ترى ان الثمن لو كان حنطة او شعير او زيتا او سمنا او شيئا
ما يكال او يوزن فباع الجارية بربح العشرة احد عشر كان البيع جائزا وكان

على المشتري مثل رأس المال الذى (١) اشترى به البائع الجارية وزيادة العشرة الاعتبار على احد عشر من ذلك الصنف طعاما ما كان زيتا او غيره . ولو كان باعه الجارية بربح رأس المال مائة درهم او بربح دينار كان الثمن هو الذى اشترى به البائع الجارية ومائة درهم فى البيوع نقد بلدهم ووزنهم وكذلك الدينار .

ولو قال اشترى منها منك بربح عشرة اقنزة حنطة او شعير او فرق زيتا او فرق سمنا لم يجز ذلك وكان البيع باطلا حتى يسمى فيقول عشرة اقنزة جيدة او ردية او وسط فيسمى ضربا منها وكذلك الشعير والزيت والسمن . ولو كان الثمن الأول بعض هذه الاصناف فباعه بربح العشرة احد عشر كان البيع جائزا وكان الربح من صنف رأس المال الأول فان كان رد يا فكله ردى .

ولو ان رجلا اشترى جارية بسلام وتقاضى ان الذى اشترى بيع التولية الجارية ولاها رجلا بالثمن او بربح مائة او بربح دينار كان البيع الثانى موقوفا فان اجازه الذى كان اشترى الغلام اول مرة جاز البيع للمشتري الثانى وكانت الجارية له ودفع الغلام والربح الذى (٢) باعها اياه فكلنا له وغرم الذى اشترى الجارية قيمة الغلام لمولاه الذى اجاز البيع يوم اجازه لأن الذى اشترى الجارية انما اشترىها بالسلام حين تولاه من صاحبها الذى اشترىها بالسلام وبالربح حين ربحه على رأس المال وما ربحه فاذا اجاز ذلك رب المال جاز وكانت قيمة الغلام لرب الغلام على الذى اشترى الجارية، وان كان رب الغلام قال لا اجيز البيع بطل البيع فيما بين المشتري والبائع .

ولو أن رجلا اشترى من رجل صبرة من طعام فقال له البائع ابيعك هذه الصبرة بمائة درهم على انها اكثر من كرم من طعام فالبيع جائز ولا ينبغي للمشتري ان يصرف الطعام فى شيء حتى يكتب له فان اكتماله فوجده اكثر من كرم بقال او كثير له قيمة فالبيع جائز لا زم للمشتري ولا خيار له فيه ، فان وجده كرا أو أقل من ذلك فالبيع فاسد .

() الاصل « والذى » كذا - ح (٢) كذا والظاهر « للذى » - ح

وان قال المشتري اخذته بجميع الثمن لم يكن له ذلك لأن البائع اشترط
اكثر من كرا فلا بد ان يكون لذلك الفضل الذى شرط به حصته من الثمن في
الحصة (١) مجهولة فالبيع في ذلك فاسد واو اشترى منه الصبرة على انها كرا او اكثر
من ذلك فالبيع ايضا جائز فان كمال الصبرة فوجدها كرا او اكثر من ذلك فالبيع
للمشتري لازم بجميع الثمن فان وجد الطعام اكثر من كرا فالمشتري بالخيار ان شاء
اخذ به حصته من الثمن وان شاء تركه .

فان اخذه قسم الثمن على الكرا ثم بطل من الثمن بقدر ما نقص من الكرا
ان كان عشرة فعشر وان كان ثلثا فثلثا ولا يشبه هذا الوجه الاول لأن هذا
شرط فيه كرا او اكثر من كرا فان وجد كذلك فهو له . وان وجد اقل من
كرا فهو بالخيار ان شاء اخذه بحصته من كرا وان شاء تركه .

وكذلك لو قال قد بعته هذا الطعام على انه اقل من كرا فاشترى على
ذلك فان وجد اقل من كرا بقليل او كثير له قيمة فالبيع جائز ولا خيار للمشتري
فيه وان وجد كرا تا ما او اكثر من ذلك فالبيع فاسد لأنه شرط له انه اقل
من كرا فلا يدري كم اخذ منه .

ولو كان شرط له انه كرا او اقل منه فوجد كرا او اقل منه فالبيع جائز
لازم للمشتري ولا خيار له فيه ، ولو وجد اكثر من كرا زاد به البيع في كرا منه خاصة
ويكون الفضل للبائع كأنه باعه كرا منه ، وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف
وقياسه وهو كله قولنا .

املى فى البيوع والصرف

قال محمد بن الحسن اذا اشترى الرجل سمكا او لحما او فاكهة رطبة
او شيئا مما يخاف عليه الفساد بشيء معلوم فادعى ذلك احدهما وجحد الآخر
واقام المدعى البيعة على المشتري ولم يعرف القاضى البيعة واراد أن يسأل عنهم
فقال له الجاحد ان كان هو البائع ، او المشتري ان كان هو المدعى انا نخاف على

(١) كذا ولعله « فالحصة » .

هذا الفساد ان ترك حتى تركى البيعة ، وان كان ايضا شهد للمدعى شاهد واحد وقال ان لى شاهدا آخر فان القاضى حاضر فان القاضى يؤجل المدعى ما يفعل القاضى بالشاهد الآخر ما لم يخف الفساد على ذلك الذى اشتراه فان حضر شاهده الآخر عند الخصومة والاخلى بين البائع وبين ما باع ونهى المشتري ان يعرض له ، وان اقام المدعى شاهدين على دعواه امر القاضى البائع ان يدفع ذلك الذى باع الى المشتري اذا خيف عليه الفساد فاذا قبضه المشتري اخذه القاضى فأمر امينا من امنا به ببيعه فاذا باعه وقبض ثمنه وضع القاضى الثمن على يدي عدل فان زكيت البيعة قضى بذلك الثمن للمشتري واخذ من المشتري الثمن الذى شهدت به الشهود فدفعه الى البائع وطاب للمشتري فضل الثمن الذى بيع به ذلك الشيء لانه انما بيع بعد ما قبضه المشتري فربحه له طيب .

وكذلك ان كان فى الثمن الآخر فضل عن هذا الثمن الثانى ، طاب ذلك ايضا للبائع فان لم يزكوا البيعة على المشتري اخذ القاضى الثمن الذى باع به امينه ذلك الشيء الذى اختلفا فيه فرده على البائع وطاب جميع ذلك الثمن للبائع لان القاضى انما باعه حين خاف فسادا وكذلك كان الحكم فيه .

فان كان الثمن الذى باعه به امين القاضى هلك فى يدي العدل الذى وضع هلك الثمن عند على يده ثم زكيت البيعة بعد ذلك او قبل ذلك فهو سواء هلك ذلك الشيء من امين القاضى مال المشتري ويرجع البائع على المشتري فيأخذ منه الثمن الاول اذا شهدت به الشهود وان لم ترك البيعة ابطال القاضى البيع .

وان كان المدعى للبيع هو البائع فلا شيء له على المشتري من الثمنين جميعا وقد بطل حقه لأنه ادعى ثمننا لم يكن له .

وان كان المدعى هو المشتري فهو ضامن للثمن الآخر لأن القاضى انما باعه للبائع حين لم ترك بيعة المشتري ثم ضيع البائع الثمن الذى وجب له من اجل دعوى المشتري حتى هلك الثمن فالمشتري ضامن لذلك حتى يردده على البائع .
واذا ادعى الرجل على الرجل انه اشترى منه مائة دينار بالف درهم

ولم يتقابضا بفحده ذلك بائع الدنانير فتقدم ما الى القاضى قبل ان يتفرقا فادعى الذى
المشتري اشترى الدنانير أنه اشتراها منه بالف درهم وانكر الآخر ذلك فقال المشتري
للبائع البائع للدنانير بيته حاضرة فان فارقتى انتقض البيع فان القاضى يأمره ان يبعث الى بيته
في الصرف ويلزمه ولا يفارقه مادام القاضى جالسا فان جاء بيته عالمة بذلك والا امره بتخليه
سبيله، وكذلك ان جاء عليه بشاهد واحد وقال لى شاهد آخر حاضر كان هذا
والأول سواء وقيل له الزمه ما كان القاضى جالسا وابعث الى شاهدك فان
قام عليه شاهدين بما ادعى من الشراء والقاضى لا يعرف الشاهدين حتى يسأل
عنهما وقال المدعى ان فارقتى انتقض البيع لأنه صرف ولا يجوز الا ان يقبض
فان القاضى يأمر المدعى ان يعطى المدعى عليه الف درهم ويأمر المدعى عليه ان
يعطى المدعى مائة دينار ويجبره على ذلك ويأمره ان لا يفارقه حتى يعطيه ذلك
ويقبض منه الف درهم فاذا تقابضا اخذ القاضى المالىين جميعا فوضعهما على يدى
عدل حتى ترك البينة فان زكيت البينة اعطى المدعى الدنانير واعطى المدعى عليه
الدراهم ولم يكن لواحد منهما على صاحبه سبيل وجاز البيع فيما بينهما، وان لم ترك
البينة رد القاضى على كل واحد منهما ماله الذى اخذه منه ونقض البيع فيما بينهما
اذا افترا فلم يكن لواحد منهما على صاحبه سبيل بعد ما يستحلفه المدعى عليه على
ما ادعى المدعى فان حلف صنع القاضى ما وصفت لك .

وان ابى المدعى عليه ان يحلف فهو بمنزلة اقرار المدعى عليه بما ادعى
عليه المدعى فيعد لكل واحد منهما المالى الذى قبض من صاحبه ويسلم ذلك له .
ولو لم ترك البينة وقد حلف المدعى عليه على دعوى المدعى حين (١) هلك
المالان جميعا فى يدى الذى وضعهما القاضى على يديه ثم زكيت البينة فان القاضى
يقضى بجواز البيع فيما بينهما ولا يجعل لواحد منهما على صاحبه قليلا ولا كثيرا
لأن كل واحد منهما قد قبض حقه وانما اخذه القاضى من يده فلا ضمان لواحد
منهما على صاحبه .

فان لم ترك البينة وقد هلك المالان جميعا فالمدعى ضامن لثلاثة دنانير

(١) كذا اولعله «حتى» ح

(٢)

الى

التي قبضت من المدعى عليه لأنها قبضت له بغير حق فعليه ان يردّها او يرد مثلاًها
واما مال المدعى فباطل لأنه أخذ باذنه وامره بدعواه واو كان الأمر الى المدعى
عليه لم يؤخذ مال المدعى .

فان هلك احد المالين وبقي الآخر ثم زكيت البيئة فان كان المال (١) بقى
الدنانير أخذها المدعى وان كان الدراهم أخذها المدعى عليه وبطل حق الباقي (٢) صفات بيع
وان لم ترك البيئة وان (٣) كان المال الثانى (٤) هو الدنانير رد ذلك على المدعى الصرف
عليه ولم يكن للمدعى حق . وان كان المال الباقي الدراهم ردت على المدعى (٥)
الدنانير للمدعى عليه . وان كانت المائة دينار ووافرة في يد المدعى عليه فأقام عليه رجل
البيئة انه اشتراها منه بعينها بألف درهم واقام عليه رجل آخر البيئة انه اشتراها
منه بعينها بألف درهم ونحو سائة درهم والمدعى عليه يجحد ذلك كله ولم
يتفرقوا فان القاضى يأمر المدعين ان يدفعوا المالين جميعاً ويأمر المدعى عليه
ان يحضر مائة دينار اخرى قبل ان يتفرقا (٦) فيدفع الى كل واحد من المدعين مائة
دينار فاذا تقابضا قبض ذلك كله منهم القاضى فان زكيت البيئتين جميعاً قضى
لكل واحد من المدعين بمائة دينار فدفعها اليه واعطى المدعى عليه الدراهم
كلها . فان زكيت احدى البيئتين ولم ترك الاخرى قضى للذى زكيت بيئته بمائة
دينار ودفعها اليه ورد المائة دينار الاخرى عليه ورد دراهم المدعى الذى لم
ترك بيئته عليه فيكون هذا في ذلك بمنزلة الواحد الذى وصفت لك اذا لم
ترك بيئته فيما هلك من المال وفيما بقى ، وكان الذى زكيت بيئته هو الذى
أخذ الذى وصفت لك اذا زكيت بيئته فيما وصفت لك من هلاك المال وغيره
وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقياسه وهو كله قولنا .
واذا اشترى الرجل من الرجل ديناراً بعشرين درهماً وتقابضا ثم

(١) لعلة سقط « الذى » ح (٢) كذا واوله « الثانى » ح (٣) كذا والظاهر « فان » ح
(٤) كذا والظاهر « الباقي » ح (٥) هنا سقط لعلة « وغرم المدعى » ح (٦) كذا
وكان الظاهر « يتفرقوا » ح

وجد الذى قبض الدراهم درهما زائفا او نبهرجا الا انه قبضه بعدما اقترقا فانه يردده ويستبدله . فان وجد النصف على ما وصفت لك او اكثر من ذلك فان ابا حنيفة قال يرد ذلك ويكون شريكا فى الدينار بحساب ما رد من الدراهم ، واما فى قول ابي يوسف وقولنا فانه يرد ذلك ويستبدله وان وجدها كلها زيوفا او نبهرجة ، فان وجد منها شيئا درهما او اكثر من ذلك ستوقا اورصا بعد ما اقترقا فانه يرد الذى وجد من ذلك ويكون شريكا فى الدينار بحساب ما رد منها فى قول ابي حنيفة و ابي يوسف وقولنا ، ولا يشبهه الستوق والرصاص الزائف والنهرج اذا كانا فضة لانهما اذا كانا فضة فهما درهما الا ان فيهما عيبا وقد استوفى حقه قبل الفرقة فيردهما ويستبدل بغيرهما ، واذا كانا ستوقا اورصا فلا يس ذلك بدرهم وكأ انه فارقه قبل ان يعطيه ذلك فانتهى الصرف فيه فعليه ان يعطيه حصته من الدينار الذى قبض . وهذا قول ابي حنيفة و ابي يوسف وقولنا على ما وصفت لك .

وقال ابو يوسف اذا اشترى الرجل من الرجل دينارا بعشرين درهما وتقابضا فوجد فيها درهما زائفا او نبهرجا فوكل الذى قبض الدراهم رجلا ان يردده على الذى قبض الدينار ويقبض منه بدله وغاب الذى قبض الدراهم ثم ان الوكيل لم يرد الدرهم على الذى باع الدراهم قبل ان يقبض البديل انتقض البيع فى الدرهم وكان الذى اشترى الدراهم شريكا للذى قبض الدينار بنصف عشر الدينار وهو حصصة الدرهم من عشرين درهما ، وان قبض الوكيل البديل قبل ان يعطى بائع الدراهم الدرهم امر برده (١) عليه ثم رد الدرهم عليه بعد ذلك جاز الرد وجاز البديل لأن البديل قبض قبل رد الدرهم فاما اذا رد الدرهم قبل ان يقبض البديل فكأن الدرهم لم يقبض قط وكأن الذى ولى شراؤه فارق الذى باعه قبل ان يقبضه فانتهى البيع فيه .

الا ترى ان الذى ولى شراء الدرهم لو كان هو الذى رد الدرهم ثم

(١) كذا والمعنى « الدرهم الذى امر » ح

امروكيه انت يقبض البديل ثم قام الذى ولى شراء الدرهم فذهب قبل ان يقبض الوكيل البديل انتقض البيع فى الدرهم المردود فكذلك اذا كان الوكيل هو الذى يلى الرد فكانت يده يد الذى وكله ، فاذا اراد الوكيل ان يستقر الرد حتى لا ينتقض فاليقبض البديل قبل ان يرد الدرهم حتى يرد الدرهم وهو قابض للبديل فيجوز الرد ويجوز البديل . وهذا كله قول ابى يوسف وقولنا وهو قياس قول ابى حنيفة حتى ينتهى الى نصف الدراهم .

املى فى الغصب

قال محمد بن الحسن اذا غصب الرجل دارا فأقر الغاصب انه غصبها اياه ارضا بيضاء فبناها هذا البناء الذى فيها ، وقال المصوب غصبها وهي مبنية بناء الغاصب هذا البناء ، ولا بينة لها فالقول قول المصوب وياخذها مبنية مع يمينه بالله على ما ادعى الغاصب من البناء . وكذلك الارض فيها النخل والشجر قال الغاصب غصبها ارضا بيضاء فغرسها هذا النخل والشجر ، وقال المصوب غصبها وهذا النخل والشجر فيها ، فالقول قول المصوب مع يمينه على ما ادعى الغاصب . فان اقاما جميعا البينة فأقام الغاصب البينة ان البناء بناؤه هو الذى بناه واقام المصوب البينة ان البناء بناؤه هو الذى بناه فالبينة بينة الغاصب لانه المدعى للبناء ، الا ترى انه اذا لم تكن بينة كان المصوب اولى بالبناء لان البناء فى يديه حين كانت الارض له وكذلك النخل والشجر فاذا اقاما جميعا البينة كانت البينة بينة الغاصب فى ذلك .

ولو اختلف الغاصب والمصوب فى متاع فى الدار مرفوع او آجر موضوع غير بنى او بن كذلك او ابواب او خشب موضوع فى الدار وفى الارض فقال الغاصب والدار والارض فى يد الغاصب الدار والارض لك وما فيها من المتاع وهذه الاشياء التى وصفت لك فهمى لى ، وقال المصوب ذلك كله لى مع الدار ، ولا بينة بينهما فالدار والارض للمصوب وما كان فيها من شئ بما وصفت لك فهو للغاصب لأنه فى يديه ولأنه بأئن عن الدار وعن الارض فهو

من في يده وهو الغاصب .

بينة المنصوب وان اقام جميعا البينة فالبينة بينة المنصوب لانه المدعى ولان هذه الاشياء في يد الغاصب فالبينة بينة المدعى لها . وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا .

واو ان رجلا في يده دار وأرض فقال ارجل أعرتني هذه الدار الاختلاف والارض لأبنيتها واسكنها وأغرس فيها ما بدا لي من النخل والشجر ففعلت في العارية ذلك فغرسها نخلًا وشجرًا وبنيها هذا البناء ، فقال المعير اعرتك هذه الارض والدار وفيها هذا البناء وهذا الغرس فهما لي جميعا ، ولا بينة بينهما فالقول قول المعير في ذلك كله ويأخذ الدار والارض ونخلها وشجرها مع يمينه بالله على ما ادعى المستعير من ذلك .

وان اقام جميعا البينة فأقام المستعير البينة انه اعاره اياها وما ارضان بينة المعير بيضا وان وأنه (١) احدث هذا فيها وأقام المعير البينة انه اعاره الارض والدار والبناء والنخل والشجر فيها فالبينة بينة المعير ولا بينة للمستعير معه لأن العارية لا تكون عارية الا باقرار من المستعير بها فقد اقام المعير البينة ان المستعير اقر أنه استعار الدار بينها والارض بنخلها وشجرها فهذا اقرار من المستعير بأن النخل والشجر والبناء للمعير فلا تقبل من المستعير البينة بعد اقراره بأن ذلك عارية في يده من المعير فصار القول قول المعير إن لم تكن له بينة والبينة بينته ان كانت بينة وان لم تكن للمعير بينة وكانت للمستعير بينة على ما ادعى من البناء والغرس البينة للمستعير فالبينة بينته ويؤمر بقلع بنائه وغرسه ، فان كان قلع الغرس يضر الارض ضررا فاحشا كان المعير بالخيار ان شاء امره بقلع غرسه وان شاء اعطاه قيمة غرسه ولم يكن للمستعير قلعه لأن ذلك يضر بأرض المعير والقيمة عليه يوم يريد قلعه .

الاجارة وكذلك ان اقر الذي في يده الدار والارض ان هذا الرجل آجرها والعارية اياه ثم ادعى البناء والغرس على ما وصفت لك فالاجارة والعارية سواء والقول سواء في ذلك قول المؤجر ، فان اقام المستأجر البينة اخذ بيمينته فان اقام جميعا البينة

(١) الاصل « بيضاوانه » كذا - ح .

بعد بيعة (١) المؤجر فكان القول قوله والبيعة بينته .

ولو كان في الدار والارض متاع موضوع وابن أو آجر غير ديني
فاختلفا فيه فالمستعير والمستأجر أحق به وهو له مع يمينه بالله على ما ادعى المعير
والمؤجر . فان اقاما جميعا البيعة فالبيعة بينة المعير والمؤجر لأن المدعى لذلك .
فكذلك لو باع رجل رجلا راضا على ان البائع بالخيار سنة أو أكثر الخيار سنة
من ذلك ثم اراد البائع نقض البيع فاختلغا في بناء الأرض أو غرس أو نخل
أو شجر على ما وصفت لك كان القول قول البائع مع يمينه على ما ادعى المشتري ،
فان اقاما جميعا البيعة فالبيعة بينة البائع لأنه قد اقام البيعة ان المشتري قد اشترى
منه البناء والغرس مع الأرض فالبيعة بينته لان هذا اقرار من المشتري انه
قد اشترى ذلك مع الأرض ولا تقبل منه البيعة ان ذلك له ، فان كان الذي
اقام البيعة هو المشتري وحده فالبناء والغرس له ويؤمر بقلع ذلك ويغرم
ما نقص الارض ذلك لأنه غرس وبني بغير امر البائع فهو راضا من اللقضاء ، فان
كان قلع ذلك يضر بالارض ضررا فاحشا كان للبائع ان يمنعه من قلع ذلك
ويعطيه قيمته يوم يريد قلعه مقلوعا . وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقياسه
وهو كله قولنا .

ولو أن رجلا باع أرضا بيعا فاسدا وقبضها منه المشتري فكشفت في يده
حينما فالبيع فاسد ، الذي كان بينهما مما يملك به المشتري الأرض ان باعها جاز بيعه
وان وهبها جازت هبته ، وحضر (٢) البائع لياخذ أرضه وينقض البيع في ذلك فاذا
في الارض بناء وغرس فاختلغا فيها فقال المشتري احدثت ذلك بعد ما اشتريت
منك الأرض وقال البائع بعثك الأرض وفيه (٣) هذا الغرس والبناء ولا بينة
بينهما فالقول قول المشتري مع يمينه بالله على ما ادعى البائع فان حلف على ذلك
فان قول أبي حنيفة ان لاسمير للبائع على نقض البيع بعد غرس المشتري وبناءه
لأنه كان يعد ذلك استهلاكا في البيع الفاسد فيغرم المشتري للبائع قيمة الارض
يوم قبضها منه وسلمها للمشتري ، وما في قول أبي يوسف وقولنا فانه يقول

(١) كذا ولعله « أخذ بينة » ح (٢) كذا والظاهر « فلو حضر » ح (٣) كذا .

لا يكون بناء المشتري وغرسه استهلاكاً كما لا يشتري في البيع الفاسد ولكن المشتري يقلع ذلك كله ويرد الأرض على البائع ويغرم للبائع ما نقصها قلعه ، وإن كان قلع ذلك يضر بالأرض ضرراً فاحشاً كان للبائع أن يأخذ الأرض بغرسها وبنائها ويضمن للمشتري البناء والغرس يوم يقضى بذلك القاضي متقاعاً .

فإن أقام جميعاً البيئتين على ما ادعى فالبيئتين البيئتين البائع لأنه قد أقام البيئتين أنه قد باع البناء والغرس مع ما باع فهذا أقر أن المشتري لأن (١) الغرس والبناء اللذين دخلا في البيع للبائع فللبائع أن يأخذهما مع الأرض .

وهذه الهبة وقياس البيع الفاسد في هذه الهبة ألا ترى أن رجلاً لو وهب لرجل اجنبي أرضاً فقبضها الموهوب له كان للواهب أن يرجع فيها وكان ذلك حقاً له لازماً للموهوب له .

فإن حضر ليرجع في هبته بعد حين فاختلفا في بناء في الأرض وغرس قول فقال الموهوب له أحدثت ذلك بعد الهبة ، وقال الواهب وهبتها له وفيها البناء الموهوب له والغرس ، فالتقول قول الموهوب له مع يمينه بالله على ما ادعى الواهب فإن حلف على ذلك لم يكن للواهب أن يرجع في هبته لما أحدث الموهوب له من البناء والغرس ، فإن أقام جميعاً البيئتين على ما ادعى من ذلك وأقام (٢) الموهوب له البيئتين أنه أحدث ذلك بعد الهبة ، وأقام الواهب البيئتين أنه وهب الأرض وفيها ذلك البناء والغرس فالبيئتين البيئتين الواهب وله أن يرجع في أرضه وغرسه وبنائه لأن الواهب أقام البيئتين أنه وهب الغرس والبناء وقد أقام البيئتين على أن الموهوب له قال إن البناء والغرس والدار كانوا (٣) للواهب حين دخل فيها وهب له .

وكذلك البيع الفاسد قد ملكه المشتري كما ملك الهبة ألا ترى أن البائع أن ينقض البيع كما له أن يرجع في هبته وينقضها فإذا اختلفا في البيع الفاسد في البناء والغرس كانا في اختلافهما في ذلك بمنزلة ما اختلفا فيه من ذلك في الهبة .

(١) كذا والظاهر « بأن » - ح (٢) كذا والظاهر « فأقام » - ح (٣) كذا .

وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وهو كله قولنا .

واذا غصب الرجل الرجل عبدا فمات فقال الغاصب غصبتك العبد ثم رددته عليك فمات في يدك وقال المصوب بل مات في يدك قبل ان ترده على ولائمة بينهما فالقول قول المصوب مع يمينه بالله على ما ادعى الغاصب فان حلف اخذ القيمة من الغاصب وان لم يحلف فلا قيمة له .

فان اقام جميعا البينة على ما ادعى فاقام المصوب البينة انه مات في يدى الغاصب واقام الغاصب البينة انه مات في يدى المصوب فالبينة بينة الغاصب لأنه اقرب بالغصب وانما يضمن العبد بالغصب لا يضمنه بالموت ألا ترى انه لو زاد في يده ثم مات في يده لم يغرم الا قيمته يوم غصبه ولم يغرم زيادته فانما يغرم القيمة يوم غصب فاذا اقام البينة انه رده على المصوب فمات في يده فقد اقام البينة على البراءة من الغصب واقام المصوب البينة انه على الضمان على حاله فالبينة بينة الذى يدعى البراءة من الضمان اللازم .

فان اقام جميعا البينة فاقام الغاصب البينة ان المصوب قتل العبد في يده فبرئ من ضمان الغصب بقتل المصوب اياه واقام المصوب البينة ان قتل العبد الغاصب الذى قتله فالبينة بينة المصوب فان كان اقام البينة انه قتله عمدا فهو المصوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمته بالغصب وبطل القود وان شاء قتله بعبد وبطل ضمان الغاصب .

فان كان اقام البينة انه قتله خطأ فالمصوب بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه اياه حالة في ماله وان شاء ضمن عاقبته قيمته يوم قتله زائدا كان او غير زائد في ثلاث سنين في كل سنة الثالث ، ولا يشبه اقامتهما البينة على القتل الوجه الاول الذى وصفت لك لان المصوب حين اقام البينة على ان الغاصب قتله فقد اقام البينة على جناية مستقبله وضمان مستقبله يصير له دون الغصب فذلك كانت البينة بينته فاما الموت فان الغاصب لا يضمن له شيئا فلذلك كانت البينة بينة الغاصب .

ولو أقامنا جميعا البينة فأقام الغاصب البينة انه رده على المغمصوب وقبضه
البراءة من منه وقتله المغمصوب بعد ما قبضه ، وأقام المغمصوب البينة ان الغاصب قتله
ضمان الغصب وهو في يدي الغاصب قبل ان يرده عليه فالبينة بينة الغاصب في البراءة من ضمان
الغصب باقامته البينة على الرد فقد برئ من ضمان الغصب فليس للمغمصوب ان
يأخذه بضمان الغصب ، والبينة بينة المغمصوب في القتل ، فان كان أقام عليه البينة
بالقتل عمدا كان له ان يقتل الغاصب بعبد له لشيء له غير ذلك ، وان كان أقام
البينة عليه انه قتله خطأ كان له ان يأخذ من عاقلة الغاصب قيمة العبد في ثلاث
سنين لشيء له غير ذلك وهذا كله قول أبي يوسف وقولنا وهو قياس قول
أبي حنيفة

املى في الطلاق

قال محمد بن الحسن قال أبو حنيفة اذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها
انت طالق وطالق فطالق ان دخلت الدار لم يقع عليها شيء من الطلاق حتى تدخل
الدار فاذا دخلت الدار طلقت ثلاثا جميعا معا ، وكذلك ان كان دخل بها
ولو كان قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق فطالق وطالق فدخلت
الدار فان كان دخل بها طلقت ثلاثا ايضا وان لم يكن دخل بها طلقت واحدة
حين دخلت الدار وبطلت الباقيتان ولم يقع عليها منها شيء وانما التي تقع عليها في
قوله التطليقة الاولى التي تطلق (١) بها اول مرة ولا تقع عليها الباقيتان وهذا كله قول
أبي يوسف وقولنا الا في خصلة واحدة اذا قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق
فطالق وطالق ولم يدخل بها فدخلت الدار طلقت ثلاثا ولا تحل له حتى تنكح
زواجا غيره وتقديم الطلاق وتأخيرها في هذا سواء في قول أبي يوسف وقولنا
لأن الطلاق يقع جميعا معا بدخول الدار .

ولو قال لها انت طالق وانت طالق وانت طالق ان دخلت الدار أو قدم
الدخول وانحر الطلاق وقد دخل بها او لم يدخل بها فهذا الواجب الأول
سواء في جميع ما وصفت لك مما اجتمع عليه واقترا فيه . وكذلك لو قال انت طالق

وطالق فطالق ان دخلت الدار، او قدم الدخول وأنسر الطلاق فهذا ايضا والوجه الخلاف الاول سواء فيما اجتمعا عليه واقترافيه .

في الطلاق

واذا قال انت طالق ثم انت طالق ثم انت طالق ان دخلت الدار فان ابا حنيفة قال في ذلك هذا كلام مقطوع فان كان لم يدخل بها طلقت التطليقة الاولى حين نطق بها وبطلت الباقيتان فلم تقع بدخول دار ولا غيره، وان كان دخل بها وقعت عليها تطليقتان حين نطق بالطلاق-الاولى والثانية (١) فان دخلت الدار وهى في العدة وقعت عليها التطليقة الثالثة (٢) ولا تحل له حتى تمكح زوجها غيره وان قدم الدخول فقال لها ان دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق ثم طالق فان ابا حنيفة قال في ذلك ان لم يكن دخل بها طلقت التطليقة الثانية حين نطق بها وبطلت التطليقة الثالثة فلا تقع عليها ابدالا لأنه نطق بها بعد ما بان منه بالتطليقة الثانية، فان تزوجها يوما من دهره فدخلت الدار ولم تكن دخلتها قبل ذلك منذ بان منه طلقت التطليقة الاولى بدخولها (٣) الدار لأنه حلف بها عليها وهى امرأته وانما بان بعد ذلك فلذلك تقع عليها بدخول الدار .

وان كان دخل بالمرأة قبل ان يحلف بهذا الطلاق فان كان قدم الطلاق قبل الدخول طلقت تطليقتين الاولى والثانية حين نطق بهما فان دخلت الدار وهى في العدة وقعت عليها التطليقة الثالثة .

وان كان بدأ بدخول الدار ثم نفي بالطلاق وقد دخل بها وقعت عليها التطليقة الثانية والثالثة حين نطق بهما فان دخلت الدار وهى في العدة وقعت عليها التطليقة الثالثة (٤) وهو قول ابي حنيفة لأنه كان يرى قوله انت طالق ثم طالق كلاما مقطوعا لا يتصله ثم كما يصله الواو والفاء . واما قول ابي يوسف وقولنا فثم تصل الكلام كما يصله الواو والفاء فاذا قال الرجل لامرأته انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار، او قدم الدخول فقال لها ان دخلت الدار فأنت طالق ثم

(١) في الاصل « الاول والثانية » كذا - ح (٢) في الاصل « الثانية » كذا - ح

(٣) في الاصل « وحق لها » كذا - ح (٤) هى ثالثة بالنظر الى الوقوع وان

كانت بالنظر الى تلفظه بالطلاق هى الاولى - ح .

طالق ثم طالق لم يقع عليها شيء من الطلاق حتى تدخل الدار، وهذا قول أبى يوسف وقولنا، فإن دخلت الدار ولم يكن دخل بها طلقت واحدة لم تطلق غيرها وإن كان الكلام موصولا لأنه وإن كان موصولا فإنما يقع بعضه بعد بعض لأن قوله ثم إنما هو بمنزلة قوله بعد ألا ترى أنه لو قال أنت طالق تطليقة ثم بعدها تطليقة ثم بعدها تطليقة إن دخلت الدار، أو قدم (بعدها تطليقة - ١) الدخول وأخر الطلاق كان الكلام موصولا ولم يقع من الطلاق شيء حتى تدخل الدار فإن دخلت الدار ولم يكن زوجها دخل بها لم يقع عليها من الطلاق إلا تطليقة واحدة لأنهن وتعين عليهما كما نطق بهن واحدة قبل واحدة فبانت بالاولى قبل أن تقسم الثانية والثالثة ولا عدة عليهما فبطلت الثانية والثالثة لأنهما وقعتا على غير زوجته .

فإن كان الزوج دخل بها والمسئلة على حالها لم يقع عليها من الطلاق شيء حتى تدخل الدار فإذا دخلت الدار وقد قدم الدخول أو أخره في يمينه وقعت عليها ثلاث تطليقات يتبع بعضها (٢) بعضها لأنها في عدة الطلاق يقع عليها وإن كان مفترقا ولا تشبه المدخول بها في هذا الوجه التي لم يدخل بها .

وكذلك إذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها أو قد دخل بها أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق إن دخلت الدار أو قدم الدخول وأخر (٣) الطلاق فهو على ما وصفت لك من قول أبى حنيفة وأبى يوسف وقولنا في المسئلة التي قبلها فيما افترقا فيه من قطع الكلام وغيره .

وقال أبو حنيفة إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق طالق طالق إن دخلت الدار أو بدأ بالدخول وأخر الطلاق أو قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق إن دخلت الدار أو قدم الدخول وأخر (٣) الطلاق فذلك كله سواء فإن كان دخل بها وقد قدم الطلاق وقعت عليها التطليقتان الأولىان حين نطق بهما فإن دخلت الدار وهى في العدة وقعت عليها التطليقة الثالثة وإن كان قدم الدخول وأخر الطلاق وقعت عليها التطليقة الثانية والثالثة حين نطق بهما فإن دخلت الدار

(١) كذا أوله مكرر - ح (٢) الاصل « بعضهم » (٣) الاصل « أو أخر »

وهى فى العدة وقعت التطليقة الاولى ايضا فان كان لم يدخل بها وقد قدم الطلاق وقعت عليها التطليقة الاولى حين نطق بها وبطلت التطليقتان الباقيتان فلم تقع عليها ابدا ، ولو كان قدم الدخول وانحر الطلاق وقعت عليها التطليقة الثانية حين نطق بها ولم تقع عليها التطليقة الثالثة ابدا ، فان تزوجها قبل ان تدخل الدار فدخلت الدار وهى فى ملكه وقعت عليها التطليقة الاولى لأنها حلفت بها عليها وهى فى ملكه فلا تبطل الا بدخول الدار قبل ان يتزوجها، وهذا ايضا قول ابى يوسف وقولنا لا افتراق بيننا فيه .

وقال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامرأة لم يتزوجها انت طالق وطالق وطالق ان تزوجتك . او قال لها انت طالق فانت (١) طالق فانت (١) طالق ان تزوجتك او قال لها انت طالق فطالق ان تزوجتك او قال لها انت طالق فانت طالق فانت طالق ان تزوجتك فهذا كله سواء ، فان تزوجها طلق ثلاثا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، وهو قول ابى يوسف وقولنا . وان كان قدم الحلف الطلاق بالتزويج قبل ان يذكر الطلاق ثم ذكر الطلاق بعد ذلك فقال ان تزوجتك قبل التزويج فانت طالق وطالق وطالق او تكلم بالطلاق على وجه من هذه الوجوه التى وصفت لك الا انه أنحر الطلاق فان ابا حنيفة قال فى ذلك نعم (٢) عليها تطليقة واحدة فى كل وجه من هذه الوجوه وتبطل التطليقتان فلا تقعان ابدا - الثانية والثالثة .

واما فى قول ابى يوسف وقولنا ان قدم التزويج او أنحره او قدم الطلاق او أنحره فتزوجها فى وجه من هذه الوجوه فهى طالق ثلاثا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره .

وقال ابو حنيفة ان كان قال انت طالق ثم طالق ثم طالق ان تزوجتك او قال لها انت طالق ثم انت طالق ثم انت طالق ان تزوجتك . بطلت الاولى والثانية فلم تقع عليها ابدا وقعت عليها الثالثة ان تزوجها كما قال ، وان قدم المنطق

(١) كذا فى الاصل والظاهر « وانت » كما يدل عليه ما يأتى تأمل - رح

(٢) كذا فى الاصل والظاهر « تقع » ح

بالتزويج وانحر الطلاق بطلت الثانية والثالثة لم تقعا عليها ابدا وقعت عليها الأولى حين تزوجها الا انه (١) كان يرى هذا الكلام مقطوعا لا تصالته ثم .
واما في قولنا وهو قول ابي يوسف فتم فصل الكلام كما تصله الواو
والفاء فان قدم الطلاق وانحر المنطق بالتزويج لم يقع عليها شيء من الطلاق
(ولم منه شيء - ٢) حتى يتزوجها فاذا تزوجها وقعت عليها التطليقة الاولى ، فان
قدم المنطق بالتزويج وانحر الطلاق لم يبطل (٣) من الطلاق شيء ايضا وبطلت
التطليقتان الباقيتان ايضا فلم تقعا ابدا .

حروف

الاتصال

وقال ابو حنيفة اذا قال لها انت طالق طالق (طالق - ٤) ان تزوجتك
ان قدم المنطق بالتزويج (٥) وانحر الطلاق فذلك كله سواء فان قدم الطلاق ثم
تزوجها وقعت عليها التطليقة الآخرة حين تزوجها وبطلت الاولى والثانية فلم
تقعا عليها ابدا وان كان قدم المنطق بالتزويج وانحر الطلاق ثم تزوجها وقعت
عليها التطليقة الاولى حين تزوجها وبطلت الثانية والثالثة فلم تقعا عليها ابدا . وهذا
كله قول ابي يوسف وقولنا .

املى فى الطلاق

قال محمد بن الحسن قال ابو حنيفة اذا تزوج الرجل المرأة فلم يدخل
بها حتى قال لها انت طالق وانت طالق وانت طالق فهي طالق التطليقة الاولى
والباقيتان باطل وكذلك لو قال لها انت طالق وطالق وطالق وكذلك لو قال انت
طالق انت طالق انت طالق وكذلك لو قال لها انت طالق فأنت طالق فأنت طالق
فهذا كله سواء وكانت طالقا واحدة بائنا لأنه حين تكلم بالاولى وقعت عليها
فابانها فوكت الثانية والثالثة عسلى غير امرأته فلم تقعا عليها وهذا كله قول ابي
يوسف وقولنا .

واخبرنا غير واحد منهم ابو يوسف عن مطرف بن طريف عن الحكم

(١) كذا فى الظاهر «لانه» ح (٢) كذا ولعله مكرر (٣) كذا والظاهر «لم يقع»
ح (٤) سقطت من الاصل والسياق يقتضيها - ح (٥) فى الاصل «والتزويج»
كذا - ح .

ابن عتيبة قال سأله عن الرجل يقول لامرأته ولم يدخل بها انت طالق انت من آثار الصحابة
 طالق انت طالق قال تطلق واحدة وتبين بها ، قال فقلت له عمن هذا ؟ فقال عن
 عمر بن الخطاب وعن علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم .
 قال محمد فبهذا أنا خذ

وهال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها انت طالق
 ثلاثا فهي طالق ثلاثا كما قال ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره .
 وكذلك لو قال انت طالق اثنتين كانت طالقا اثنتين كما قال لأنه
 قد جمع الطلاق في هذا الوجه فلم يقع بعضه قبل بعض فلها جميعه وقع جميعا معا
 واما الوجه الأول فانه فرق فيه فوقع الأول قبل الثاني فبطل الثاني والله اعلم .
 اخبرنا سفيان (١) بن ابي عبد الله قال سمعت انس بن مالك وسأله رجل
 عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل يدخل بها فقال يقع عليها جميعا ولو ادركه عمر
 اوجع رأسه .

قال محمد فبهذا أنا خذ وقد اساء حين فعل ذلك لان طلاق سنة التي لم
 يدخل بها واحدة ولا ينبغي ان يطلقها الا واحدة فان جمع مع واحدة غيرها وقع
 ذلك كله . وهذا كله قول ابي يوسف وقولنا وهو قول ابي حنيفة ايضا .

(١) كذا في الاصل وهذا الاثر في مصنف ابن ابي شيبة باب الرجل يتزوج
 المرأة ثم يطلقها وفيه « شقيق بن ابي عبد الله » وشقيق بن ابي عبد الله من رجال
 التهذيب وهو الكوفي مولى آل الخضرى يروى عن انس وغيره وعنه سفيان
 الثوري وغيره فانه علم

ثم راجعنا نسخة مولانا ابي الوفاء فوجدناه قد كتب بها مشها ما لفظه « راجعت
 كتب الامام محمد الآثار والحق والموطأ فلم اجد فيه هذا الاثر وانرجه الامام
 الطحاوى في باب الرجل يطلق امرأته ثلاثا معامن شرح معاني الآثار من
 طريق ابي عوانة عن شقيق عن انس . . . وايضا من طريق سفيان ثنى شقيق
 عن انس . . . لعنه تحريفا شقيق او هو اخبرنا سفيان عن ابن ابي عبد الله »

واذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها والله لا اقربك ابدا وانت
 جميع الايلاء على كظهر اى وانت طالق طلقت واحدة بقول انت طالق وبانت بها فان
 والظهار تزوجها يومئذ من دهره كان مؤلها مظاهرا لا ينبغي له ان يقربها حتى يكفر
 كفارة الظهار وان تركها لا يقربها حتى تمضى اربعة اشهر بانت بتطليقة الايلاء
 فان تزوجها بعد ذلك كان مظاهرا مؤلها على ما وصفت لك فان لم يقربها حتى
 تمضى اربعة اشهر بانت بتطليقة ثالثة ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (١) فدخل بها ثم
 طلقها او مات عنها وانقضت عدتها فتزوجها الاول بعد ذلك كانت عنده على
 ثلاث تطليقات وكان مظاهرا لا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار فاما الايلاء
 فقد بطل عنه لان طلاق الملك الذى كان فيه الايلاء ذهب كله فان تركها اربعة
 لا يقربها لم تبين بالايلاء وان كفر كفارة الظهار ثم قر بها بعد ذلك او قربها
 قبل ان يؤدى كفارة الظهار كان عليه حين قر بها ان يكفر عن يمينه بقوله
 والله لا اقربك ابدا لان الايلاء وان كان قد بطل عنه فصار لا يقع على امرأته
 طلاق فهو حالف على حاله فان قربها كفر يمينه الا ترى ان رجلا لو قال لامرأة
 لا يملكها والله لا اقربك ابدا ثم تزوجها لم يكن مؤلها ان مضت اربعة اشهر
 لا يقربها فيها لم تبين بالايلاء فان قر بها كفر يمينه وكذلك الذى وصفت لك
 لما ذهب طلاق ذلك الملك الذى كان فيه الايلاء كله صار حالفا غير مؤل فان
 قربها كفر يمينه وان تركها لا يقربها لم تبين بالايلاء . وهذا كله قول ابى حنيفة
 وابى يوسف وقولنا .

ولو أن (٢) رجلا تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى قال لها انت طالق
 وانت على كظهر اى والله لا اقربك ابدا كانت طالقا بقوله انت طالق ولم يكن
 مظاهرا ولا مؤلها بها لأنه بدأ بالطلاق فبانت به بقاء الظهار والايلاء بعد ذلك
 وليست له بامرأة فبطل الايلاء والظهار فان تزوجها يومئذ من دهره لم يكن
 مظاهرا ولا مؤلها وان قربها كفر يمينه بقوله والله لا اقربك ابدا

(١) هنا سقط لعله « فان نكحت زوجا غيره » ح (٢) فى الاصل « واو قال
 رجلا » كذا .

ولم (١) يكن قال طاعلى ما وصفت لك واسكنه قال انت على كظهر امى وانت طاقى ووالله لا اقربك ابدا بانت (٢) بالطلاق وكان مظاهرا ولم يكن مؤليا فان تزوجها كان مظاهرا ولا ينبغي له ان يقربها حتى يكفر كفارة الظهار واما الايلاء فباطل لا يقع عليها به طلاق الا انه ان قربها كفر يمينه

ولو لم يكن قال ذلك كما وصفت لك واسكنه قال والله لا اقربك ابدا الايلاء وانت طاقى وانت على كظهر امى بطل الظهار فلم يكن مظاهرا وكان مؤليا وبانت بالطلاق ، فان تزوجها يوما من دهره كان مؤليا ولا بأس بان يقربها ويكفر يمينه لانه غير مظاهر ، فان تركها اربعة اشهر لا يقربها بانت بالايلاء لانه تكلم بالايلاء قبل الطلاق فوجب الايلاء وتكلم بالظهار بعد الطلاق فبانت بالطلاق قبل ان يأتى الظهار وانما وقع الظهار على غير وجه (٣)

ولو كان قال لها ولم يدخل بها انت طاقى والله (٤) لا اقربك ابدا وانت على كظهر امى ان دخلت الدار كان ذلك كله كلاما موصولا ولم يكن مؤليا ولا مظاهرا ولا مطلقا حتى تدخل الدار فاذ دخلت الدار كان مطلقا مظاهرا مؤليا وقد بانت بالطلاق فان تزوجها يوما من دهره كان مظاهرا مؤليا وكان الامر فيها على ما وصفت لك. وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا

ولو كان قال لها ان دخلت الدار فانت طاقى والله لا اقربك ابدا وانت على كظهر امى لم يكن مطلقا ولا مؤليا ولا مظاهرا حتى تدخل الدار فاذا دخلت الدار فان ابى حنيفة قال فى ذلك تبين بتطليقة ولا يكون مؤليا ولا مظاهرا لانه بدأ فى يمينه بالطلاق فوقع حين دخلت الدار قبل الايلاء فبطل الايلاء والظهار لانها وقعتا على غير امراته

واما فى قول ابى يوسف وقولنا فهو مؤل مظاهر مطلق وقد بانت بالطلاق فان تزوجها يوما من دهره كان مظاهرا مؤليا لا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار والا مرفى ذلك على ما وصفت لك

(١) الظاهر «ولو لم» ح (٢) الاصل «وبانت» كذا - ح (٣) الظاهر «زوجته»

ح (٤) كذا والظاهر «ووالله» ح

فان كان انحر الطلاق وبدأ بالظهار والا يلاء فقال ان دخلت الدار
فأنت على كظهر امي ووالله لا اقربك وانت طالق فدخات الدار فقول ابى حنيفة
في هذا مثل قولنا قد بانث بالطلاق وهو مؤل مظاهرا ، ان تزوجها يوما من
دهره كان مظاهرا مؤليا

ولو كان قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق ان دخلت الدار فأنت
على كظهر امي ان دخلت الدار فوالله (١) لا اقربك فدخات الدار كان مطلقا
مؤليا مظاهرا وقد بانث بالطلاق . فان تزوجها يوما من دهره كان مظاهرا
مؤليا على ما وصفت لك وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .
ولو قال لامرأة لا يملكها ان تزوجتك فأنت على كظهر امي ووالله
لا اقربك وانت طالق فتزوجها كان مطلقا مؤليا مظاهرا وقد بانث بتطليقة فان
تزوجها يوما من دهره كان مؤليا مظاهرا كما وصفت لك .

فان قال لها انت طالق ووالله لا اقربك وانت على كظهر امي انت
تزوجتك ثم تزوجها كان مؤليا مظاهرا مطلقا وكان هذا والاول سواء ،
وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

ولو كان قال لها ان تزوجتك فأنت طالق وانت على كظهر امي ووالله
لا اقربك ثم تزوجها فان اباحنيفة قال في ذلك يقع الطلاق عليها فتبين به ولا يكون
مؤليا ولا مظاهرا لأنه بدأ بالطلاق في منطقة قبل الايلاء والظهار فوقع كما
بطلان الايلاء قال فبطل الايلاء والظهار ، فان تزوجها يوما من دهره لم يكن مؤليا
والظهار ولا مظاهرا ، وان قربها كفر يمينه بقوله والله لا اقربك .

واما في قول ابى يوسف وقولنا فهو مطلق مؤل مظاهرا وقد بانث
بالطلاق فان تزوجها يوما من دهره كان مؤليا مظاهرا على ما وصفت لك .

اخبرنا مالك بن انس عن سعيد (١) بن عمرو بن سليم الزرقى عن القاسم

(١) الاصل « فهو الله » (٢) كذا في الموطاء للمؤلف وسعيد هذا له ترجمة في

تاريخ البخارى وتعجيل المنفعة وغيرها - ووقع في الاصل « سعد » ح

ابن محمد بن ابى بكر الصديق قال جاء رجل الى عمر بن الخطاب فقال انى قلت ان تزوجت فلانة فهى على كظهر امى ، فقال له عمر بن الخطاب ان تزوجتها فلا تقربها .

قال محمد قال القاسم بن محمد فكذلك الطلاق عندى اذا قال ان تزوجتها فهى طالق فهى طالق اذا تزوجها (١) وكذلك بلغنا فى الطلاق عن عبد الله بن مسعود وعن سالم بن عبد الله بن عمرو عن مكحول وعن الزهرى ابن شهاب وعن زيد بن اسلم وعن ابراهيم النخعى وعن عامر الشعبي وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

املى فى الكفالت والحوالت

قال محمد بن الحسن اخبرنا اسمعيل بن عياش قال اخبرنا شرحبيل بن مسلم الخولانى قال سمعت ابا امامة الباهلى يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعم غارم .
قال محمد وبهذا كله نأخذ من استعار عارية فعليه اذاؤها الا ان تضيق عنده وان ضاعت عنده فلا ضمان عليه ، وكذلك المنحة مردودة على صاحبها والمنحة الذى يعطى الرجل الشاة او الناقة او البقرة يحلبها ويشرب لبنها فاذا بدا لصاحبها ان يأخذها اخذها فهذه وما شبهها من المنحة فعلى الذى اخذها ردها مادامت قائمة بعينها فان ضاعت عنده او نقصت فلا ضمان عليه فيها ، والدين مقضى مضمون ولا بد من ادائه ، والزعم غارم والزعم الكفيل وكذلك قال الله عز وجل فى كتابه (وانابه زعيم) يعنى ضمين .

واذا قال الرجل للرجل وله على الرجل الحق دعه فان ضامن لك والدين مقضى ما عليه او كفيل بذلك او قبيل بذلك او زعيم بذلك او هو الى او هو على او هو لك عندى فهذا كله ضمان جائز ، وكذلك لو قال هو لك قبلى ، ولا يبرأ الذى عليه الاصل من المال فى شيء من هذه الوجوه ولكن لصاحب المال ان يأخذ بما له

(١) الاصل « تزوجتها » - كذلك .

أيها شاء فان اخذ الذى عليه الاصل لم يرجع على الضمان بقليل ولا كثير ،
وان اخذ ذلك الضمان فان (١) كان الذى عليه الاصل امر الضمان رجع الذى
ضمن على الذى عليه الاصل بما ادى عنه ، وان كان الضمان ضمن عنه بغير امره فادى
شيئا لم يرجع به على الذى عليه الاصل ، وان كانا لم يؤديا شيئا حتى وهب الذى له
المال المال لاحدهما فهذا واداء المال سواء ان وهبه للذى عليه الاصل لم يرجع على
الضمين بقليل ولا كثير فان وهبه للذى ضمن فان كان ضمن بأمر الذى عليه الاصل
رجع بما وهب له على الذى عليه الاصل وان كان ضمن عنه بغير أمره لم يرجع
عليه بقليل ولا كثير وبرئ جميعا من المال الذى كان عليهما ، وكذلك لو لم يوهب
المال لواحد منهما ولكن الذى له المال مات وورثه احدهما فان الوارث كان
الذى عليه الاصل برئ جميعا من المال ولم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء
فان كان الوارث الذى ضمن المال فان كان ضمنه بغير أمره لم يرجع عليه بقليل
ولا كثير وبرئ جميعا من المال وان كان ورثه معه وارث آخر فبرئ جميعا
المال نصفين كان للوارث معه ان يرجع بنصف المال على ايها شاء وليس للذى
ضمن المال على الذى كان عليه الاصل قليل ولا كثير لانه ضمن ذلك بغير أمره فلما
صار له صار كأنه اذاه فلا يرجع على احد وقد برئ منه الذى عليه الاصل ، ولو لم
يكن الذى له المال مات ولكنه ابرأ احدهما من المال فقال له قد ابرأتك من المال
فان كان الذى قال له ذلك الذى عليه الاصل فقد برئ جميعا ولا يرجع واحد منهما
على صاحبه بشيء وان كان الذى قال له قد ابرأتك من المال الذى ضمنه كان
الضمين خاصة بريئا من المال وكان الذى (٢) له المال ان يرجع على الذى عليه
الأصل بما له كله لأنه حين ابرأ الضمين فلم يأخذ منه شيئا ولم يهب له شيئا فيكون
له المال الا ابرأه على غير هذه فماله على الذى عليه الاصل على حاله ، وسواء
فى هذا ان كان الذى ضمن بأمر الذى عليه الاصل او بغير أمره .

ولو كان الذى له المال لم يقل قد ابرأتك من المال ولكنه قال

(١) الاصل « وان » - ح (٢) كذا - والظاهر « الذى » - ح .

لأحدهما قد برئت الى من المال فهذا اقرار منه بقبض المال وان كان قال ذلك للذى عليه الأصل برثا جميعا وان كان قال ذلك للذى ضمن رجوع (١) عنه بامره الزعيم غارم وان كان ضمن عنه بغير امره لم يرجع على الذى عليه الأصل بقليل ولا كثير وبرثا جميعا من حبال الذى له المال وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

وكذلك لو كتب لاحدهما براءة كان هذا بمنزلة قوله برئت الى من جميع المال فى جميع ما وصفت لك وقال ابو يوسف اذا قال لأحدهما قد برئت من المال فهذا بمنزلة قوله قد برئت الى من المال فى جميع ما وصفت لك ، واما فى قولنا فهو بمنزلة قوله قد أبرأتك من المال فى جميع ما وصفت لك .

واذا كان للرجل على الرجل الف درهم فاحتال بها على آخر فقال له المحتال عليه قد احتلت بها على ورضى بذلك الذى له المال ولم يرد على هذا شيئا ولم يذكر ابراءه لصاحب الأصل ولا غير ذلك فهذا اضمن جائز وصاحب الأصل يرى والضمان على الذى ضمن واحتيل عليه ولا يؤخذ صاحب الأصل بقليل ولا كثير حتى يتوى ما على المحتال عليه والتوى عند ابى حنيفة ان يموت المحتال عليه ولا يدع ما لا يبرجج المحتال على الذى كان عليه الأصل بما له ولا يرى ابو حنيفة توى غير ذلك لأنه كان لا يرى التفليس شيئا واما فى قول ابى يوسف وقولنا فالتوى على وجهين احدهما ما قال ابو حنيفة والأخر أن يفلس المحتال عليه ولا يكون له مال قال فيرجع الى القاضى فلا يقدره على شيء يقبضه غرامه فيفلسه ويقضى بتفليسه ويخرج من الحبس فاذا قضى بذلك فهذا توى

فان كان احتال عليه احد بمال رجع المحتال بما له على الذى كان عليه الأصل وخضلة اخرى توى فى قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا ان جحد المحتال عليه او يكون احتيل عليه بقليل او كثير ولم يكن للمحتال عليه بينة واستحلفه القاضى فحلف فهذا توى ويرد القاضى المحتال على الذى عليه الأصل بما له ، وان كان المحتال عليه حيا دوسرا مقرارا بذلك فلا شيء على الذى عليه الأصل .
وكذلك لو كان المحتال عليه قال لصاحب المال أضمن لك المال على ان

(١) هنا سقط ويمكن ان يكون « ان كان ضمن » ح .

يبرأ الذى عليه الأصل ففعل ذلك كان بمنزلة الحوالة .

الفاظ الكفالة وكذلك لو قال إنه به كفىل او ضمن او قبيل او زعيم او هو لك او هو لك قبلى او هو لك الى او هو لك عندى او انا لك به على ان الذى عليه الأصل يرى برضى ذلك الذى له المال فهذا كله بمنزلة الحوالة فى جميع ما وصفت لك ، فان ادعى المال المضمين المحتمل عليه يرى منه ، فان كان ضمن بأمر الذى عليه اصل المال رجع بما ادعى عليه ، وان كان ضمن ذلك عنه بغير امره لم يرجع عليه بقليل ولا كثير وكذلك لو أن الذى له المال وهبه للمحتال عليه او ورثه للمحتال عليه كان ذلك بمنزلة المال الوديعة (١) المحتمل عليه الى الذى له المال فى جميع ما وصفت لك ولولم يكن شىء من ذلك ولكن الذى له المال (٢) للمحتال عليه قد أبرأه منك من المال الذى لى قبلك يرى منه الذى عليه الأصل بالبراءة الأولى ولم يرجع المحتمل عليه على الذى كان له الأصل بقليل ولا كثير وان كان ضمن عنه بأمره او بغير امره .

صفة البراءة : ولا تشبه البراءة فى هذا الوجه اعطاء المال فلم يأخذ منه شىء ولم يجعل له من المال شيئاً يرجع به على الذى امره بالاضمان انما أبرأه براءه فبرى بذلك وبرئ الذى عليه الأصل بالبراءة الأولى فبرئاً جميعاً من المال ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بقليل ولا كثير

ولو كان الذى له المال قال للمحتال عليه قد برئت الى من المال او كتب له براءة منه كان هذا بمنزلة قوله قد قبضت منك المال فى جميع ما وصفت لك وان قال قد برئت من المال فان ابا يوسف قال فى ذلك هذا بمنزلة قوله قد قبضت منك المال واما فى قولنا فهو بمنزلة قوله قد أبرأتك من المال فى جميع ما وصفت لك

ولو لم يكن شيئاً من هذا ولكن الذى له المال مات فورثه للمحتال عليه او ورثه الذى كان عليه الأصل فان كان الوارث المحتمل عليه رجس بالمال على الذى كان عليه الأصل ان كان ضمن عنه (٣) بغير امره لم يرجع عليه بقليل ولا كثير

(١) كذا اسوله « الذى دفعه » ح (٢) كذا وكذا انه سقط « قال » (٣) سقط شىء ، لعله « بأمره فان كان ضمن عنه » ح .

وبرئاً جميعاً من المال وإن كان الوارث الذى عليه الأصل فإن كان امره بالضمان لم يرجع على المحتال عليه بقليل ولا كثير لأنه لو رجع عليه أخذ منه ما أدى إليه ألا ترى أنه لو أدى ذلك إلى الميت قبل موته رجع به على الذى عليه الأصل فكذلك لا يرجع (١) الذى عليه الأصل إذا ورثه على المحتال عليه بقليل ولا كثير

ولو كان المحتال عليه ضمن عن الذى عليه الأصل بغير امره رجع الذى عليه الأصل بالمال على المحتال عليه لأن المال صار له وهو منه برىء فصار بمنزلة الميت فيرجع بما صار له من ذلك على المحتال عليه .

ولو لم يمت الذى له ولكن الذى عليه الأصل تبرع بأداء المال فأداه عن المحتال عليه وقد كان المحتال عليه ضمن عنه بأمره فقال له المحتال عليه تطوعت عنى بالأداء فكأن الذى أدى عنى ذلك غيرك فأدى إلى ما ضمننت عنك ولا (١) شىء .
للمحتال عليه على الذى عليه الأصل وإن كان ضمن عنه بأمره لأن أصل المال على الذى كان عليه الأصل على حاله وإن كان لا يؤخذ به ألا ترى أن للمحتال عليه أن يأخذ الذى كان عليه الأصل حتى يخصه بما أدخله فيه فإذا حبس بالمال كان له أن يحبسها .

ألا ترى أن المال أو توى رجع به على الذى كان عليه الأصل فأنما دفعه ليبراً من أن يرجع به عليه أبداً وإنما دفعه أيضاً ليتخلص ويخلص المحتال عليه مما وجب عليه فهذا لا يكون متطوعاً فى الأداء والاداء جائز وإن كان لا يؤخذ به ألا ترى أن للمحتال عليه أن يأخذ الذى كان عليه الأصل وقد برئاً جميعاً ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بقليل ولا كثير .

ولو أن رجلاً اجنبياً هو الذى نقد المال فإن كان قال أنقذك هذا المال نقد المال عن الذى عليه الأصل ليبراً من أن يرجع عليه وليبراً من أن تأخذ به المحتال عليه فيخلصه من هذا المال أو قال أنقذك هذا المال عن الذى عليه الأصل ولم يذكر شيئاً غير ذلك فهذا والأول سواء كأن الذى عليه الأصل أدى المال .

(١) الأصل « لا يرجع على الذى » - ح (٢) الظاهر « فلا » - ح

وان كان الذى نقد المال نقده ولم يقل قليلا ولا كثيرا او نقده وقال
اوديه اليك عن المحتمل عليه كان نقده جائزا وكان متطوعا فيما نقد ورجع المحتمل
عليه على الذى كان عليه الأصل بما ضمن عنه لانه ضمن عنه بأمره فكأنه هو الذى
ادى المال حين ادى عنه غيره .

ولو كان المحتمل عليه ضمن عن الذى عليه الأصل بغير امره او اذاه
المحتمل عليه او اذاه عنه غيره بأمره او بغير امره لم يرجع واحد منهما على صاحبه
بقليل ولا كثير لان الذى كان عليه الأصل كان متطوعا فيما ادى عن المحتمل
عليه لأن المحتمل عليه لم يكن له عليه ان يأخذه بتخليصه حتى يؤدى عنه شيئا فانما
ادى الذى عليه الأصل عن نفسه لا عنه فلا يرجع عليه بشيء ابدا ان توى على
المحتمل عليه فلذلك لم يرجع عليه .

فان كان المحتمل عليه امر الذى عليه الأصل ان يؤدى المال عنه فأذاه
عنه كما امره ولم يكن الذى عليه الأصل امره بالضمان كان للذى عليه الأصل ان
يرجع بما ادى على المحتمل عليه وهذا بمنزلة الميراث الذى وصفت لك وهذا كله
قول ابى حنيفة وابى يوسف وتولنا .

املى مسائل صغارا مختلفت

وقال فى رجل اودع رجلا جارية فتصدق المستودع بها على امرأته
ثم جاء المودع فطالب جاريته الى المستودع ، قال ان صدقته امرأته انها جاريته
التي اودعها فانه يردها عليه وان كذبت فعلى المستودع قيمة الجارية لمولاهها
وان اقام المولى الأول البينة اخذ جاريته .

وقال محمد اذا ادعى الرجل قبل رجل هبة او عارية او اجارة او ودعة
او منحة او شري وججده اخرى ادعاه قبله فقال المدعى للقاضى حلفه انى لم
اهب له هذا الذى اودعته اولم اودعه اولم او اجره اولم امنحه اولم ابعه منه
فان القاضى لا يحلفه الا على ان ليس لهذا المدعى قبلك هذا الحق الذى يدعيه
ولا يحلفه على انه لم يبع منه ولم يؤجره وغير ذلك .

قال محمد في امرأة قالت لغلّام ان وافيتنى في موضع كذا وكذا فأنت حروا تزوجك ولى عليك ألف درهم فقال نعم فوافاها في ذلك الموضع قال تدعنى الغلام وتقسم الألف على قيمة الغلام وعلى مهر مثلها فما اصاب قيمة (١) الغلام فهو عليه وما اصاب مهر مثلها فهو هدر لا يؤخذ به الغلام وان لم يقبل الغلام في اصل الشرط فيقول نعم فوافاها فهذا ليس بشىء .

وقال محمد في رجل كاتب غلاما له على ألف درهم وجعلها نجوما عليه صفة المكاتبه على انه اذا ادى هذه الألف فعليه ألف اخرى يؤديها الى ، قال هذا جائز كأنه كاتبه على ألفين جميعا .

وقال في رجل رهن غلاما له قيمته ألفا درهم بخمسة فشيح الغلام الرهن المرتين موضحة ، فقال على الراهن ثلاثة ارباع الارش ويبطل عنه الربع وذلك ان ثلاثة ارباع من الغلام كان فارغا لم يكن في الرهن والربع كان في صفة للرهن الرهن وكان المرتين كأنه قبضه فذلك الربع هدر .

وقال في رجل ادعى ان اربعة نفر غصبوه كرا من بر فأقام شاهدا فشهد له ان هؤلاء الاربعة غصبوه هذا الكر الذى يدعيه وشهد له شاهد آخر ان هؤلاء الاربعة ورجلا غصبوه هذا الكر قال لا يكون هذا تكذيبا للشاهدين فللمدعى اربعة انجاس الكر ، ولو أن احد الشاهدين شهد ان ثلاثة من الاربعة غصبوه وشهد الآخر أن اولئك الاربعة غصبوه والمدعى يدعى على الاربعة قال هذا تكذيب منه للشاهد .

وقال في رجل قال لرجل انى شاخص فتعاهد برذونى واسقه واعلفه وقيم عليه فأمر هذا المأمور غلاما ان يسقيه فركبه الغلام في النهر فأدخله في موضع عميق فلم يعلم به الغلام فغرق الغلام والبرذون اوسلم الغلام وغرق البرذون فان كان الغلام غلامه او اجيره او انسان من عياله فليس عليه شىء وان كان اجنبيا فهو ضامن لقيمة البرذون .

وقال في رجلين كان في ايديهما كرا من شعير وكر من بر فاختلفا

البر والشعير فقال صاحب الحنطة لى الكران من الحنطة ولك الكر من الشعير وقال الآخر لى كران من شعير ولك كرا من حنطة ولا بينة بينهما قال يصدق كل واحد منهما فى النصف بعد أن يحلفا بالله ثم يقسم بينهما نصفين لكل واحد منهما كرا ونصف فيباع ذلك فيعطى صاحب الشعير قيمة كرا ونصف شعيرا ويعطى صاحب الحنطة قيمة كرا ونصف حنطة مخلوطة .

وقال فى رجل شهد عليه رجل انه اقرب حمل جارية له ثم ولدت مكانها ثم جاء آخر فقال لا اعرف ما يقول ولكن اشهد انه اقرب حمل الثانى ثم ولدت مكانها ثم جاء آخر فقال لا اعرف هذا ولكن اشهد انه اقرب حمل الثالث فولدت مكانها فان كان المولى حيا فالأكبر عبد والثانى موقوف مع امه فاذا مات سيدها عتق بعتقها والثالث حر على كل حال لانها صارت بالثانى ام ولد ولم يثبت نسبه والثالث ولده ، وان كان قد مات المولى فالأكبر عبد والثانى حر لانها صارت به ام ولد ولا يثبت نسبه والثالث حر ثابت النسب .

املى فى الشر كنة

الوضيعة اخبرنا محمد بن الحسن قال اخبرنا قيس بن الربيع عن ابى الحصين على رأس المال الأسدئ عن عامر الشعبي قال قال على بن ابى طالب فى الرجلين يشتر كان الربيع بينهما على ما اصطاحا عليه والوضيعة على رأس المال .

قال محمد فبهذا نأخذ فاذا حضر الرجلان فباع احدهما بالقب وجاء الآخر بالقب (١) فاشترى على ان يشتريا ويبيعا على ان ما كان فى ذلك من ربح فلاحدهما بيمينه الثلثان من الربح والآخر الثلث والوضيعة على رأس المال فهذا جائز والربح بينهما على ما اصطاحا عليه لأنه قد يكون احدهما ابصر باشرأ والبيع من صاحبه فباع فضل الربح لفضل البصر فهذا لأبأس به الاترى ان الرجل يدفع اليه المال المضاربة على ان يعمل به فما كان فى ذلك من ربح فهو بينهما نصفان فيكون ذلك جائزا ويكون له نصف الربح بالعمل وهذا ليس له رأس مال اما صاحب رأس المال الذى اعطى المال خاصة دونه فهذا لأبأس به ولو كانا اشتراطا

ان الربح بينهما على ما وصفت لك اثلاثا والوضيعة على ذلك فعملا على ذلك الشرط
فربحا او وضعا فالوضيعة بينهما على رأس المال لأن الوضيعة انما هى شىء يذهب
من مالهما فانما يذهب من مالهما على قدر مالهما والربح فليس بشىء من مالهما الشركة
انما هو فضل يكتسبانه فلا بأس بان يفضل احدهما صاحبه في الربح ولا تفسد المضاربة
الشركة باشتراطها الوضيعة اثلاثا لأن الشركة والمضاربة لا تفسد هما الشرط لا تفسدان
الفاصد كما تفسد البيع والاجارة فاذا اشترطا في الشركة والمضاربة شرطا فاسدا بالشروط
كانت الشركة والمضاربة جائزتين ويبطل الشرط الفاسد فاذا اشترطا في
الشركة ان الربح اثلاثا وان الوضيعة اثلاثا كان اشتراط الوضيعة اثلاثا فاسدا
يبطل اشتراط الوضيعة وكانت الشركة صحيحة على ما اشترطا من الربح .

وكذلك المضاربة لو دفع رجل الى رجل مالا مضاربة على ان يعمل
به فما كان في ذلك من ربح فبينهما نصفان وما كان في ذلك من وضیعة فعليها
نصفان فعمل بالمال فربح او وضع فالربح بينهما على ما اشترطا والوضيعة
على المال لا يلحق المضارب فيها قليل ولا كثير ، وهذا كله قول ابى حنيفة
وابى يوسف وقولنا .

واذا اشترك الرجلان بالمال سواء فاشترطا ان يشتريا ويبيعا
جميعا وشرطا على ان ما رزقها الله عز وجل في ذلك من شىء فلا سحدهما بعينه
الثلاثان والآخر اثلاث فلما وقعت الشركة على ذلك مرض الذى شرط له الثلثان
فلم يحمل في المال قليلا ولا كثيرا وعمل به الآخر فاشترى وباع حتى ربح مالا
كثيرا فالربح بينهما على ما اشترطا وان كان الذى اشترط فضل الربح لم يعمل
في ذلك شيئا انما ينظر في الشركة الى اصل الاشتراط فاذا كان صحيحا جائزا
جازت الشركة وكان الامر على ما اصطلاحا عليه ولو لم يعمل الآخر فيه شيئا لأقضى
اجعل العامل متطوعا بعمله عن شريكه الا ترى ان رجلا لو دفع الى رجل مالا
مضاربة على ان يشتري به ويبيع فآرزق الله في ذلك من شىء فهو بينهما نصفان
فلما وقعت المضاربة مرض المضارب فلم يقدر على العمل فقال رب المال انا

أخذ المال واشترى به وابتاع على المضاربة ففعل ذلك رب المال فربح ما لا كثيرا
انه بينهما على ما اشترطا من الربح وان كان المضارب لم يعمل في ذلك شيئا
فكذلك الشر يكون للذان وصفت لك قد اذن كل واحد منهما في اصل الشركة
اصاحبه ان يشتري ويبيع فاذا اشترى احدهما دون صاحبه وهو الذى اشترط
له اقل الربح لم يحرم الآخر مما شرط له من الربح قليلا ولا كثيرا

الشرط

ولو كانا حين اشتركا اشترطا ان الذى يلى العمل والشراء والبيع
في الشركة احدهما بعينه دون الآخر فقبض المال الذى اشترط عليه العمل فاشترى به
وباع فربح فيه ما لا كثيرا فان كان الذى ولى العمل الذى شرط له الثلثان
من الربح فذلك جائز على ما شرط لأنه اخذ فضل الربح بالعمل فصار فيه بمنزلة
المضارب ، وان كان الذى اشترط عليه العمل لم يعمل وعمل الذى شرط له
ثلث الربح كانت الربح بينهما نصفين على رؤس اموالهما ولا يكون للذى لم
يعمل من الربح الا حصة رأس ماله ولا يكون للذى عمل الاربع رأس ماله
لأنه لم يشترط عليه عمل .

وان كان الذى اشترط عليه العمل اشتكى شكاة شديدة فأمره
فاشترى وباع حتى ربح ما لا كثيرا فالربح على رأس اموالهما ولا ينفق الذى
لم يشترط عليه العمل شراؤه وبيعه شيئا الا ترى انه انما ينظر في ذلك الى اصل
الشركة فاذا كان العمل قد اشترط عليهما جميعا او على الذى فضل من الربح
ولم يعمل لم يكن له الاربع رأس ماله ولم يكن للآخر الاربع رأس ماله وان
كان هو الذى عمل بالمال فربح فيه بأمر صاحبه فهذا على ما وصفت لك واه ما شرط
له واما اوضيعة في ذلك فلا تكون الاعلى رأس المال لانه شيء ذهب من رأس
المال فذهب على قدر اموالهما . وهذا قول إبي حنيفة وإبي يوسف وقولنا .

وقال ابو حنيفة اذا اشترك الرجلان بوجوهها ولا مال لهما على ان
يشترىا ويبيعا بالدين فما اشترىا في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فذلك جائز
وما اشترىا جميعا او شتى فهو بينهما على ما وصفت لك فان فضل احدهما صاحبه
في

فى الربح الفضل بصره فقال على ان يكون لك الثلثان من الربح ولى
الثلث فتراضيا بذلك فاشترى او باعاً فربحاً ربحاً كثيراً فالربح بينهما نصفان
واشترى طهما لأحدهما فضل الربح باطل .

ولا يشبه هذا الوجه الأول لأن هذين اشترى بدين وبمال
مضمون ولا يأكل أحدهما ربح ما قد ضمنه صاحبه فهذا لا يكون الربح
فيه أبداً الا على قدر الوضعية ولا يكون الربح والوضعية الا على قدر مالهما بما
اشترى ، فان كانا اشترى انما اشترى بينهما نصفان لم يكن الربح أبداً ولا الوضعية
الا نصفين لأن ضمن ما اشترى بينهما نصفان وعليهما نصفان وكذلك يكون
الربح بينهما نصفين والوضعية عليهما نصفين .

ولو كانا اشترى فى أصل الشركة ان ما اشترى جميعاً وشقى فلا أحدهما
الثلاثان بما اشترى والآخر اثلاث كان ذلك جائزاً وكان ذلك على ما اشترى وربح
ذلك كله على الثلثين والوضعية على الثلثين والثلث ، وان كانا اشترى ذلك نصفين
الربح والوضعية لم يكن ذلك على ما اشترى وكان على مالهما فى المتاع الذى
اشترى به ، فان كانا اشترى على انه بينهما نصفان وربحه (١) ووضيعته نصفان . وان كانا
اشترى به على ان لأحدهما الثلثين وللآخر الثلث فالربح عليهما والوضعية اثلاثاً
وكذلك ان اشترى ارباعاً او انحاساً او سداساً على ان لأحدهما السدس بما
يشترى ان وللآخر خمسة سداس لم يكن الربح والوضعية بينهما الا على قدر ذلك
وان اشترى خلافه لم تنفك الى اشتراطهما ، واو كان هذا الفضل الربح لأحدهما
على صاحبه لحازت المضاربة بالدين ألا ترى ان رجلاً لو قال لصاحبه اشترى
بالدين ما اخببت على ان تبعه فما ربحت فهو بيننا نصفان ففعل ذلك المضارب
فاشترى له كما امره وباع فربح ربحاً كثيراً ووضع وضعية كثيرة فالربح كله
للمر دون المضارب والوضعية على الأمر دون المضارب والمضارب على الأمر
بحره مثله فى عمله لأن الضمان فيما اشترى المضارب يكون مرجعه على الأمر فلا

(١) كذا - والظاهر « فربحه » ح .

يا كل المضارب ربح مال قد ضمنه غيره .

وكذلك الشركة الذى وصفت لك بالدين الا ان الشريك الذى اشترط فضل الربح لا يكون له اجر فى عمله كما اجر المضارب لانه عمل فى ملك هو فيه شريك ولا اجر لمن عمل فى مال هو فيه شريك وان اشترط ذلك، انما (١) المضارب فانما عمل فى مال لا شريك (٢) له فيه فله فيما عمل اجر مثله على الامر الذى امره بالعمل ان ربح او وضع او ذهب المال كله والربح والوضعية لا مروه عليه وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

شركة

القصارين

وقال ابو حنيفة اذا اشترك الرجلان بالعمل وكانا قصارين او خياطين او ضياعين (٣) فاشتركا على ان يعملوا العمل جميعا وشقي على (٤) ان ما عملا فلهما نصفان ووضعية عليهما نصفان . وفضله بينهما نصفان فذلك جائز وكذلك ان كان احدهما خياطاً والآخر قصاراً فاشتركا على ان يتقبلا العملين جميعاً على ان يعمل ذلك فما كان فيه من فضل فهو بينهما نصفان وما كان في ذلك من وضعية فهو عليهما نصفان ثم خلا كل واحد منهما بعمله دون صاحبه فذلك جائز، وكذلك ان عمل احدهما دون صاحبه فذلك ايضا جائز وما كان في ذلك من فضل فهو بينهما على ما اشترطا وكذلك الوضعية، فاذا اشترط احدهما على صاحبه وعملها واحداً او مقترق فضلاً بما يصيبان واشترط احدهما الثانيين او ثلاثة ارباع او اربعة انجاس وشرط لصاحبه ما بقي فذلك جائز كله على ما اشترطا عليه اذا كانا قد اشترطا في اصل الشركة العمل منهما جميعاً عمل الذى ذكر القباله اشترط الكثير او لم يعمل فاما الوضعية فلا تكون بينهما الا نصفين على قدر قبالتها وان كانا اشترطا في اصل الشركة ان ما تقبلا من ذلك فقلناه لاحدهما بعينه وثلاثة لآخر والوضعية بينهما نصفان والربح بينهما نصفان (٥) القباله (٥) بينهما على ما اشترطا والربح بينهما على ما اشترطا واشترطا عليها الوضعية باطل والوضعية

(١) الظاهر «واما» ح (٢) الظاهر «لا شريك» ح (٣) كذلك وابعه «صباغين» او

«صباغين» ح (٤) الاصل «وستما على على» كذلك ح (٥) الظاهر - فالقبالة - ج

بينهما

بينهما على قدر ما اشترطا من القبالة وقياس القبالة بمنزلة شركتهما بالمال (١) المعين الذى وصفت لك فى صدر الكتاب فلا يشبهه شركتهما فى القبالة شركتهما بالدين لأنها حين تقبلا لم يازمها مال يضمنا نه ثمنا للقبالة فتقاس القبالة على الشراء بالدين فانما تقاس القبالة فيما يتقبلان من الاعمال بشركتهما بالمال المعين فى جميع ما وصفت لك، فان قال قائل ربما لحقها فى القبالة الضمان، قيل له والمال المعين ربما ضاع المال قبل ان ينقد فيلحقها به الضمان فليس ينظر الى ذلك انما ينظر الى اصل الشركة فاذا كان اصلها (٢) فيما لا يصلح الا بالضمان مع الشراء يلحق الشريكين لم يأكل احدهما فضل مال يضممه غيره ، واذا كان اصل الشركة لاضمان فيه على واحد منهما الا بعطب يحدث او بمال يضيع جاز أن يشترط احدهما لصاحبه فضلا عن الربح على ما وصفت لك ، وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

املى مسائل صغار اختلفت

وقال فى رجل اكرت دابة فقال اكرت دابتك هذه من البرقة الى اكتراء الدابة باجر وان وجران بعشرين درهما، قال هذا فاسد كأنه دفع الى باجر وان الأجر مرتين، وان كانت باجر وان نصف الطريق فهو جائز، وان كانت اقل من نصف الطريق فهو فاسد ، وان قال اكتريتها الى باجر وان بعشرة ومن باجر وان الى حيران فهو جائز .

وقال فى رجل قال لفلان اسه اخذ منى سنتين وانت حرقهده منه سنة خدمة الفلام ثم مات، قال ان ترك ما لا يؤخذ منه قدر قيمة خدمته خدمة سنة ، وامانى قول ابى حنيفة فالل مال كله مال مبرلاه ، وقال اذا مات المولى قبل موت العبد خدام ودرثته ثم يعتق فى قول محمد وابى يوسف ، وامانى قول ابى حنيفة فهو مملوك . وقال فى رجل قال لامرأته اتزوجك على ان اعتق اباك ، قال ان قلت له نعم على ان تعتقه عنى فتزوجها عتق ابوها ساعة تقع عقدة النكاح ، وان لم تقل عنى فالنكاح جائز ويعتق ابوها على الزوج ولها مهر مثلها .

(١) الظاهر « بال مال » - ح (٢) الاصل « اصلها » كذا .

وقال في رجل تحتته إمة قال لها إذا مات مولدك فأنت طالق اثنتين
فمات المولى والزوج وارثه لا وارث له غيره ، قال إمامي قول أبي يوسف
فتطلق اثنتين ، وإمامي قول محمد وزفر فلا تطلق لأن الطلاق والمك
وَقَعَا جَمِيعًا .

رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق الا واحدة إنها ثنيا
والاستثناء فيه باطل ، وإن قال أنت طالق أنت طالق غير واحدة فهي طالق
أيضا اثنتين والاستثناء فيه باطل فإن قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة فهي طالق
اثنتين وإذا قال أنت طالق اثنتين غير واحدة فهي واحدة ، قال كل طلاق يقع
فيفرق بالاستثناء (١) فيه باطل .

دية أطمع اللسان وقال في رجل قطع لسان من لم يتكلم بعد ، قال فيه حكومة عدل ،
وكذلك إذا قطع ذكره ولم يقره ذكره للبول بعد ففيه حكومة عدل ، وإن
قطعه وهو يقوم إذا بال فالدية تامة ، وإن كان الصبي قد تكلم ببعض الكلام
فقط لسانه فعليه الدية بقدر ما نقصت ، وإن قطعه وهو يقدر على صلة الكلام
ففيه الدية .

وقال في رجل وجأ رجلا بسكين ثم جاء رجلا فاحتملاه معه حتى
القاه الرجل ألقوه في الفرات فمات ، قال يكون ثلث الدية على الذي وجأه سدس في ماله
في الماء وسدس على عاقلته لأنه جنى عليه جناية يتين جناية بحديدة فذلك في ماله وجناية
بالقائه في الماء فذلك على عاقلته ، والثلاثان على الاثنين على عاقلتهما لأنه لما (٢) جنى عليه
كل واحد منهما جناية واحدة فالقاه في الماء فلذلك صار ذلك على عاقلتهما .

أما في الكفالت

وإذا كان للرجل على الرجل الف درهم فكف عن رجلان فقالا قد
كفنا لك عن فلان بالف درهم ولم يزيد على ذلك شيئا فعليه (٣) المكفول له بعد

(١) الأصل « بالاستثناء » (٢) كذا وانظر « اثنا » - ح (٣) كذا وانظر
« فطلبها » - ح

ذلك فليس له ان يأخذ واحدا منها الا بخمسة مائة لأن كفايتها حين كانت بالألف واحدة لزم كل واحد منها نصف الألف لا يلزمه غير ذلك ، ولو كانا كفل لاسه بالألف متفرقين وان كانا فى مجلس واحد فقال احدهما له كفلت لك بالألف اتى لك على فلان فرضى بذلك المكفول له ثم كفل الآخر بمثل ذلك وذلك كله بأمر الذى عليه المال او بغير امره فذلك كله سواء ولا كفول له ان يأخذ اى الكفيلين حضر بجميع المال وان حضر اجمعان ان يأخذ ايها شاء بجميع المال فان حضرا ولم يؤدى شيئا حتى اخذهما صاحب المال بما له فضمن كل واحد منهما عن صاحبه المال فلم يكفول له صاحب المال ان يأخذ ايضا ايها شاء بجميع ما له فان اداه احدهما اليه كان له ان يرجع على الكفيل معه بنصف المال وان شاء رجع بالمال كله على الذى عليه الأصل بجميع المال ان كان امره بالكفالة ، وان اخذ الذى له المال احدهما بما له فأدى اليه منه مائة درهم او مائتين او ثلثمائة او اكثر من ذلك لم يرجع على الكفيل معه بقليل ولا كثير حتى يؤدى خمسمائة فاذا أدى اكثر من ذلك رجع بالفضل على الكفيل معه فاما فيما بينه وبين خمسمائة فانه لا يرجع بشيء من ذلك على الكفيل الآخر ولكنه يرجع بذلك على الذى عليه اصل المال ان كان امره ان يكفل عنه ، فان لم يكن الذى له المال اخذ من واحد من الكفيلين شيئا حتى حضر الذى عليه الأصل والكفيلان جميعا فكفل الذى (١) له المال بعضهم بعضا بالمال فللذى له المال ان يأخذ ايهم شاء بجميع ما له كما كان له ان يأخذهم فيما مضى ، فان أدى احد الكفيلين من المال مائة او مائتين او اكثر من ذلك رجع على الكفيل معه بنصف ما أدى من قليل او كثير وان شاء رجع بجميع ما أدى على الذى عليه اصل المال لأنهم حين اجمعوا جميعا فكفل بعضهم على بعض بالمال نقضت هذه الكفالة كل كفالة كانت قبلها فصار هذا بمنزلة رجل عليه الف درهم فكفل بها عنه رجلان على ان بعضهم كفيل عن بعض بجميع المال فأى الكفيلين أدى شيئا كان له ان يرجع على صاحبه بنصفه وان شاء رجع به كله على الذى عليه اصل المال لأن الكفيلين لم يكن عليهما من اصل المال شيء .

(١) كذا والظاهر « للذى »

قول المعطى

ولو كان لرجل على رجلين الف درهم فكفل احدهما عن صاحبه بحصته ولم يكفل الآخر عنه بشيء من المال ثم ان صاحب المال لقي الذى كفل له بالمال فأعطاه خمسين درهم فالتقول قول المعطى ان قال اعطيتكها من الكفالة صدق على ذلك واخذها كلها من شريكه وان قال اديتها مما على خاصة كان القول قوله مع يمينه ، وان قال اديت بعضها من الكفالة وبعضها مما على خاصة فالتقول قوله فيما قال من ذلك مع يمينه على ما ادعى عليه الذى قبض المال والذى كفل عنه .

ولو لم يأخذ الذى له المال منه شيئا حتى لقيها جميعا فكفل الذى لم يكن كفل عن شريكه بحصته من الألف بأمر شريكه فقد صار كل واحد منهما كفيلًا عن صاحبه بحصته فان ادى احدهما شيئا لم يكن ذلك الا من حصته خاصة ، فان قال حين تقدها انها من حصته صاحبي ورضى بذلك الذى له المال لم يلتفت الى رضاه وكان ما اعطى احدهما من قليل او كثير من حصته خاصة وان سمي غير ذلك حتى يؤدى النصف فما ادى زيادة على النصف رجع به على شريكه ، وان لم يؤد واحد منهما شيئا حتى اتى الذى له المال احدهما فأعطاه كفيلًا بالمال ثم ان صاحب المال لقي الآخر فأعطاه ذلك الكفيل كفيلًا بالمال فهذا جائز ، وان نقد الذى له المال الكفيل الآخر بالمال فأداه او ادى بعضه كان له ان يرجع بما ادى من قليل او كثير على ايها شاء وايها اخذ منه من ذلك شيئا لم يرجع المأخوذ منه من ذلك بشيء منه على شريكه حتى يؤخذ منه اكثر من النصف رجع على شريكه بالفضل .

ولو لم يأخذ الذى له المال من الكفيل الآخر شيئا حتى لقيهم فضمن بعضهم عن بعض جميع المال ثم اتى الذى له المال الكفيل الآخر فأخذ منه جميع المال فان له ان يرجع على ايها لقي بثلاثة ارباع ما ادى لأنه ادى عنه خمسين عليه وكانا جميعا كفيلين بحصة الآخر وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بجميع ذلك فايها ادى رجع على صاحبه بنصفه وكذلك لو ادى الكفيل الآخر من المال قليلا او كثيرا رجع بثلاثة ارباعه على ايها شاء .

ولو كان

(٦)

ولم (١) يأخذ الذى له المال من الكفيل الآخر شيئاً ولكنه أخذ جميع المال من أحد الأولين ثم لقي الذى أخذ منه الكفيل الآخر ذلك فان له ان يرجع عليه ربع ما أدى .

ولو لم يلق الكفيل الآخر ولكنه لقي شريكه فان له ان يأخذ بنصف ما أدى ، ولو كان أدى مائة او مائتين او أكثر من ذلك لم يرجع على كل واحد منهما بقليل ولا كثير حتى يؤدى أكثر من نصف المال فاذا أدى أكثر من نصف المال كان له ان يرجع بذلك الفضل على شريكه كله وان شاء رجع بنصفه على الكفيل الآخر .

ولو ان الكفيل الآخر أدى نصف المال ولم يؤد احد منهم شيئاً غير ذلك ثم لقي احد الشريكين الأولين كان له ان يرجع عليه بثلاثة ارباع ما أدى فان رجع عليه ثم لقي الشريك الذى أخذ ذلك منه شريكه كان له ان يأخذ منه ثلث ما أدى لأن الكفيل الآخر أدى الخمسة عشر عنهما جميعاً فأدى نصفها عن الذى لقي فأخذ ذلك منه وأدى النصف الآخر عن الآخر وهما كفيلان بذلك جميعاً يرجع على الذى لقي بنصف ما أدى عن شريكه فاذا لقي الشريك الذى أدى شريكه أخذ منه ما أدى عنه فان لقيه فأخذ منه ذلك اربع فانه يرجع عليه ايضاً بنصف ما قبض من شريكه حتى يستويا في الغرم ، وكذلك لو كان الكفيل الآخر هو الذى لقي الشريك الغائب فأخذ منه الربع الذى أدى عنه ولم يكن الشريك الاول الذى قبض منه الربع لقي شريكه فأدى الشريك الذى قبض منه الربع يرجع على الكفيل الآخر فيأخذ منه نصف ما أخذ من الشريك الغائب حتى يستويا فيما غرم ما عن الشريك الغائب .

ولو كان المال على الرجاين الأولين على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه بجميع المال فلقياها صاحب المال فأعطياه كفيلاً جميعاً بالمال فالكفيل ضامن جميع المال فان أداه لم يرجع على واحد منهما الا بنصفه ، وان أدى منه قليلاً او كثيراً فالقول قوله فيما أدى وان قال أديته عن احدهما فالقول قوله

الامالى

٥٠

الامام محمد

فما ادى الى النصف ويرجع بالفضل على الآخر وان قال اديتها عنهما جميعا
رجع عن (١) كل واحد منهما بالنصف مما ادى وكان القول قولها فيما ادى
عن هذا وهذا .

فان لم يؤد شيئا حتى لقيم جميعا صاحب المال فضمن بعضهم عن بعض
المال فهذا مثل المسئلة الاولى في جميع ما وصفت لك .

الكفلاء

بعضهم

عن بعض

واذا كان للرجل على ثلاثة نفر الف درهم وبعضهم كفلاء عن بعض
بجميع المال فما ادى احدهم من شيء لم يرجع بشيء منه على واحد من صاحبيه
حتى يؤدى اكثر من ثلث المال فاذا ادى خمساثة من المال ثم لقي احد شريكيه
كان له ان يرجع بثلاثة ارباع ثلث ما ادى لأنه ادى ثلث جميع المال عن
نفسه وادى الفضل عن صاحبيه فيرجع على الذى لقي منهما بنصف ذلك الفضل
لأنه اداه عنه وهما كفيلان بالباقي عن شريكهما الغائب فللذى ادى ذلك ان
يرجع على شريكه الذى لقي بنصفه حتى يستويا في الغرم الذى غرموا عن
الغائب .

فان اخذ ذلك منه ثم ان احدهما لقي الشريك الغائب فانه يأخذ منه
ما ادى عنه وهو ربع سدس من جميع المال ، فان اخذ ذلك منه ثم لقي صاحبه
الأول الذى لم يقبض من الشريك الغائب شيئا اخذ منه نصف ما اخذ الأول
حتى يستويا في الغرم عن الغائب حتى لا يأخذ واحد منهما من الشريك الغائب
شيئا الا شرکه فيه صاحبه لانهما كفيلان عن الغائب بما عليه لصاحب المال . وهذا
كله قول ابى يوسف وقولنا وهو كله قول ابى حنيفة وقياسه .

املى فى الدينة تكون فى الطريق

الضمان على

الدافع

اخبرنا محمد بن قيس الاسدي عن ابى عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن
شريح ان رجلين كانا يكمدان ثوبا في السوق فدفع رجل رجلا على الثوب
فتخرق ، فقال شريح الضمان على الدافع ، والمدفوع بمنزلة الحجر قال محمد فهذا

نأخذ

(١) كذا والظاهر « على » - ح .

نأخذ وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف .

وكذلك لو دفع رجل رجلا على رجل فقتله كانت الدية على عاقلة الدافع والكفارة على الدافع ولم يكن على المدفوع دية ولا كفارة .

وكذلك لو أن رجلا وضع حجرا أو خشبة في طريق من طرق الحجر المسلمين فعثر بذلك رجل فوقع على رجل فقتله فالدية على عاقلة واضع الحجر في طريق واضع الخشبة وليس على الواقع دية ولا كفارة (١) ايضا على واضع الحجر المسلمين والخشبة لأنه وان كان جانيا فليس بجان بيده ولا كفارة عليه حتى يجنى بيده ، وكذلك لا يحرم الميراث ان كان وارثا ، فاما الدافع الاول فان عليه الكفارة ويحرم الميراث لأنه جان بيده . وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

وقال ابو حنيفة اذا كان الرجل يمشى في الطريق من طرق المسلمين لبس الطيلسان عليه شيء لا لبسه سيف او طيلسان او غيره فوقع ذلك عنه فعطب به عاظم فقتله في الطريق او وقع على انسان فاعنته او وقع في طريق فعثر به عاثر فاعنته فلا ضمان عليه في شيء من ذلك .

ولو لم يكن لا لبسا لذلك ولكنه كان حائلا شيئا فوقع على انسان فقتله او وقع منه فعثر به عاثر فاعنته فهو ضامن لدية من هلك بذلك ، وقال لا يشبه ما كان لا لبسه ما كان حائلا ، لا يضمن من اللباس شيئا ويضمن فيما كان حائلا فيسقط منه ، وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

وكذلك لو كان يمشى في الطريق فأدركته منيته فوقع ميتا على رجل فاعنته او وقع ميتا فعثر به عاثر فاعنته فلا ضمان عليه ولا على عاقلة في شيء من ذلك .

وقال لا يشبه هذا ولا اللباس ما سواهما ، قال لان اللباس امر لا بد منه اللباس امر فلا ضمان عليه فيما كان منه في الطريق لأن له ان يمشى في الطريق فما كان لا بد له منه مثل اللباس ونحوه فلا ضمان عليه فيه فأما حمل في الطريق فان له منه بد

(١) كأنه سقط هنا « ولا كفارة » كان الناسخ توهم انها تكرار فحذفها - ح .

وان كان له ان يحمله وانما ذلك على انه ان سقط فاعنت ضمن الحامل ما اعنت
ما حمل .

السائق وكذلك الرجل يسوق الدابة او يقودها او يكون راكبا عليها فيسقط
والقائد عنها بعض ما عليها مما حمل عليها من اداتها من سرجها او جلها او نحو ذلك
والراكب ان سقطت منه فاعنتت انسانا فاعنت بعض ما سقط عنها انسانا او سقط
ضا منون في الطريق فعثر به انسان فاعنته ذلك فالسائق والقائد والراكب ضامنون
لذلك كله انما يبطل من الضمان خاصة اللباس فانه لا بد له منه ونفسه خاصة
اذا وقع ميتا لأن اللباس الناس فيه شرع سواء كلهم لا يجد منه بدا فاذا كانوا
فيه اسوة لم يضمّنوا منه شيئا وانما يجيز (١) من ذلك ويبطل فيه ما كان يلبسه الناس
فاذا لبس من ذلك ما لا يلبسه الناس جعلته بمنزلة الحامل لذلك وضمنته فيه كما
يضمن الحامل ، فما الرجل اذا كان يمشى فوق ميتا فهذا الضمان عليه ايضا
في وقوعه لانه وقع بعد ما صار غير جان وصار بمنزلة الحائط والخشبة تقع من
غير أن يطرحها احد فكذلك الميت .

الضمان على ولو أن مريضاً ادركه غشى فوق مغمى عليه او مغشيا عليه او ادركه
المرضى ضعيف لا يقدر منه على المشى فوق على انسان فقتله او وقع حيا على الارض كما
اذا وقع وصفت لك ثم مات في مكانه ذلك فعثر به عاثر فاعنته ذلك كان الضمان واجبا
على انسان وعلى عاقلته لانه وقع حيا ومثله يجنى فهو ضامن ، فان كان وقع على انسان فقتله
فعلى عاقلته الدية فان برأ فعليه الكفارة ولا يرث من الذي وقع عليه شيئا
لأنه كان قاتلا بيده ، ولو وقع فعثر به عاثر فمات من عثرته فعاقلة المعثور به
ضا منون لدية العاثر ولا كفارة على المعثور به فلا يحرم الميراث ان كان وارثا
للعاثر لأن ذلك ليس بجناية من المعثور بيده انما عطلب العاثر بعثوره بالمعثور به
ولا يشبه هذا الذي سقط ديتالان الذي سقط ميتا انما ايضا تكون الجناية بسقوطه
في الطريق ولا يكون سقوطه في الطريق بعد دونه جناية منه فلذلك افترقا .

(١) كذا بغير نقط في الاصل ؛ والمعنى « نهدر » - ح .

وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

ولو أن رجلا كان يمشى فى طريق من طرق المسلمين عثر بحجر دية الميتين وضعه واضع فخز ميتا ثم ان رجلا آخر عثر بالميت فخز ميتا كان دية الميتين على واضع الحجر لان الاول حين عثر بالحجر فخز ميتا فكأن الذى وضع الحجر رمى به فى ذلك المكان ميتا ، وكذلك او عثر واحد بعد واحد حتى يموت عشرة او اكثر من ذلك كانت دياتهم جميعا على واضع الحجر ولو أن العاثر الأول لم يعثر بحجر وضعه انسان ولكنه سقط من حائط لم يشهد على صاحبه فيه او عثر بشيء من الطريق او عثر بقميصه فتعقل به فسقط على انسان فقتله او سقط ميتا من ذلك فعثر به عاثر فمات ثم عثر العاثر الثانى انسانا آخر فمات فمات ذلك كله على العاثر الأول لانه كأنه رمى بنفسه فى الطريق او كأنه قتل نفسه فى الطريق فهو ضامن لمن عثر به او (١) عثر بمن عثر به حتى يضمهم جميعا على عاقبته .

وكذلك لو كان جالسا فى داره فعثر ببعض متاعه او تعقل بثوبه العاثر فوقع على انسان فقتله ودخل داره بأمره او بغير أمره فالعاثر ضامن لدينته وعليه ضامن للدية الكفارة ولا يرث من المقتول شيئا ان كان وارثه لانها جناية بيده ولو كان حين عثر او تعقل فى داره وقع ميتا او كسيرا فعثر به عاثر دخل داره بأمره او بغير أمره فمات الأمر (٢) من عثرته فلا ضمان على المعثور به ولا دية ولا كفارة ولا يحرم ميراثا لان هذا لا يكون اشد من جلوسه فى داره متعمدا فعثر به عاثر فكما لا يضمن فى هذا فكذلك لا يضمن فى الوجه الأول .

وكذلك لو حفر بئرا فى داره فوقع فيها انسان دخل بأمره او بغير أمره او عقره كلب له او فحل من الإبل او ضربته دابة له فلا ضمان على رب الدار فى شيء من ذلك .

وكذلك لو كان سائقا لدابة او قائد لها فى داره فأوطت انسانا دخل بأمر صاحب الدار او بغير أمره فلا ضمان على صاحب الدار فى شيء من ذلك ولا على عاقبته ولا كفارة ولا يحرم ميراثا ولو ان رب الدار مشى فى الدار فوقع فى البئر التى

(١) كذا والظاهر اولى (٢) كذا .

حفر بغير تعمد منه على انسان فيها دخلها بأمر صاحبها او بغير امره فقتله فالواقع ضامن الدية الموقوع عليه على عاقلته وعليه الكفارة ويحرم الميراث ان كان وارثا لأنه حين وقع عليه فكأنه جان بيده .

وكذلك لو كان راكبا في داره فأوطت دابته انسانا فقتله والراكب لا يعلم بذلك فهو ضامن الدية الموطأ على عاقلته وعليه الكفارة ويحرم الميراث لأن دابته وطئته فكأنه وطئه برجله فهذه الجناية بكنائيه بيده وكلما ضمنا العاقلة الجناية في هذا وفي جميع ما وصفت لك قبله مما أصيب في طريق المسلمين فان كان مكان النفس متاعا او ثيابا او شيء مما يغرم غير بنى آدم فان ذلك يضمه الذي يضم النفس في ماله لا يضمه العاقلة انما تضمن العاقلة ما كان من ذلك من بنى آدم فأما ما سوى ذلك من الدواب والمتاع والآنية وغير ذلك فالضمان في ذلك كله على من ضمن النفس في ماله فأما ما كان من الأتقى من بنى آدم فذلك على عاقلة الضامن وما كان من ذلك لا تضمن العاقلة من الأتقى وكان متاعا او دوابا او غير ذلك فلا ضمان في ذلك على احد وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

واوان رجلا اخذ غلامه صغيرا او كبيرا فأجاسه في بعض طرق المسلمين فعثر به عثر فمات من عثرته قال ان كان العبد الذي وضع في الطريق يقدر على ان يتحول من مكانه ذلك فلم يفعل حتى عثر به عثر فلا ضمان على الذي وضعه في ذلك المكان وكان ذلك العبد جلس في ذلك المكان من غير ان يجلسه احد فيقال لمولاه ادفعه برميته بجنايته او افده بالدية .

وان كان صبيا صغيرا لا يقدر على ان يتحول عن الموضع الذي وضع فيه او كان كبيرا مربوطا او كسير لا يقدر على ان يتحول من مكانه ذلك فالضمان على الذي وضعه في ذلك المكان وكان في ذلك بمنزلة الحجر يوضع فيه فالضمان على الذي وضعه على عاقلته ولو ان رجلا وضع عبده في طريق من طرق المسلمين ثم اعتقه بعد ما وضعه ثم عثر به عثر بعد ذلك يقدر على ان يتحول منه فلم يفعل حتى عثر به عثر فمات

فمات فالدية على عاقلته الذى وضع فى الطريق لأنه حين عتق فكث على جلوسه وهو يقدر على ان يتحول من ذلك المكان فما احدث من الجلوس بعد العتق جناية جارية منه كأنه هو الذى تعد به مد عتقه فالضمان على عاقلته ولا كفارة عليه ولا على الذى وضعه فى ذلك المكان ولا يحرم من دبر ائامن المقتول ان كانا وارثين له . ولو كان الذى وضع فى الطريق عبدا صغيرا لا يقدر على التحول او عبدا كبيرا امر بوطا او كسيرا فاعتق ثم عثر به عاثر فعطب من عثرته فعلى مولاه الدية على عاقلته لأنه كأنه حجير وضعه فى الطريق .

ولو ان رجلا اخذ ارجل دابة فأوقفها فى الطريق فلم تبرح من مكانها البهاائم حتى عثر بها عاثر فعطب وقد كان يقدر صاحبها على ان يحولها من ذلك الموضع لا تشبه فى فلم يفعل حتى عطب بها عاطب فالضمان على الذى وقفها ذلك الموضع وان كان يقدر على ان يحول عنه ولا يشبه البهاائم فى ذلك بنى آدم لأن البهاائم لا تنجى بوقوفها فى الطريق كما ينجى بنو آدم بوقوفهم فى الطريق .

ولو ان رجلا أوقف دابة له فى الطريق فزالت عن ذلك الموضع فوَقفت فى موضع آخر فعثر بها عاثر فعطب فلا ضمان على رب الدابة لأنها حين تحولت عن موضعها الذى اوقفها فيه برئ من الضمان .

ولو كانت الدابة مربوطة فى الطريق برسن طويل فأوقفها صاحبها السائق فى بعض الطريق وربطها بفخالت فى رباطها حتى وقفت فى غير الموضع الذى اوقفها الزاجر فيه فعثر بها عاثر فعطب ورحت انسا نا فقتلته فالرابط ضامن لدميته لأنه حين ربطها فمنعها من الذهاب فكلمها وقفت فى موقف وهى فى رباطها على حالها فكأنه وقفها فى ذلك الموقف وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

ولو أن رجلا ساق دابة له وزجرها فما او طت فى فورها ذلك فقتلت او افسدت من متاع او غيره فالذى ساقها وزجرها ضامن لذلك كله وان كان قد كف عن سياقتها وزجرها ما دامت فى فورها ذلك فما كان من نفس فعلى عاقلته وما كان من متاع او غيره فهى ماله فاذا بمرت يمينه او يسره وقد كف عن سياقتها وزجرها

فوطئت انسانا و افسدت شيئا فسلأ ضمان على انسانى الزا برفى شىء من ذلك
وان كان ذلك فى طريق من الطريق فاستقبلت حائطا عن يمينه طريق وعن يساره
طريق فأخذ يمينه او يسره وقد كان السائق كف عن سياقتها وزجرها فهو ضامن
لما اصابته (١) قد اخذت يمينه او يسره لأنها حيث لم تحدد عن الطريق فكأنها فى
سبيلها وفورها فهو ضامن لما اصابته حتى تأخذ يمينه او يسره وهى تقدر على المسير
فاذا فعلت ذلك فقد خرجت من سياق الرجل وزجره وصارت بحذاء متغلبة
من سياق لا ضمان فيما اصابته وهو هدر لا غرم فيه على احد. وهذا كله قول ابى حنيفة وابى
الرجل يوسف وقولنا .

املى مساييل صغارا مختلفت

قال محمد بن الحسن فى رجل فى يده جارية بخاء رجل فادعى انه باعها
منه وقال الذى فى يده الجارية بل زوجتنيها قال يتحالفان ويترادان فان
ما تلف من كانت الجارية ولدت له ولدا او قفت هى ولدها لا يقربها واحد منهما ولا نفقة
الهبة فى يد لها على واحد منهما حتى يموت المشتري فاذا مات عتقت هى ولدها وعليه مهر
البائع مثلها للبائع .

وقال محمد فى رجل اشترى جارية من رجل على ان له الخيارد ثلاثة
ايام بثمن مسمى فوهب لها هبة فاستهلكها البائع قال ان كان المشتري لم يقبض
الجارية فما تلف من الهبة فى يد البائع فليس عليه منه شىء وان كان قبضها
المشتري وقد مضى الخيارد فما تلف من الهبة فى يدى البائع فهو له ضامن .

وقال فى رجلين بينهما عبد فقال احدهما لصاحبه انك اعتقته امس وانت
مجنون او حر (٢) فقال له ما كنت مجنونا قط ولقد بلغت منذ عشر سنين ، قال محمد
اما الذى زعم لصاحبه انه قد اعتقه فى ذلك لا يجوز عتقه فقد اقر بالعتق للغلام
على صاحبه ولا يلزم صاحبه من عتقه شىء بمجرد عتقه والغلام حرا قراره على صاحبه

(١) كأنه سقط « وان كانت » او نحوه - ح (٢) كذا والظاهر « صبي »

ويسمى لها فى قيمته بينهما نصفان .

وقال فى شاهدين شهدا على رجل انه جعل امرأته بيد رجل وشهد
شاهدان آخران ان هذا الرجل الذى جعل امر هذه المرأة بيده قد طلقها ثم
رجعوا كلهم ، قال ان كان دخل بها فليس عليهم من رجوعهم عن الشهادة شىء
لأنه قد وجب لها المهر بدخوله وان لم يكن دخل بها فعلى الشاهدين نصف
المهر .

وقال فى رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت اذا شئت قال ان
قالت قد شئت فى جواب كلامه تلك الساعة ان اكون طالق اذا شئت فلها ان
تطلق نفسها اذا شاءت .

وقال فى رجل دفع ثوبا الى رجل وقال بعه لى فباعه من رجل فقال
الذى اشتراه اذهب فذهب به فلم يرجع قال ليس على البائع شىء .

وقال فى رجل قال لامرأته اذا حملت فأنت طالق وهى حامل ان
هذا على حمل مستقبل، وكذلك الحيض، وكذلك الدخول، واما اللباس والركوب
والسكنى فاذا كانت راكبة اولابسة او ساكنة فان هى ثبتت على الدابة او لم
تنزع ثيابها او تخرج من مسكنها من فورها فهى طالق والنوم بمنزلة الحيض
والدخول والحبل .

املى فى العبد المأذون له فى التجارة

قال ابو حنيفة اذا قال الرجل لقوم بايعوا عبدى هذا، فبايعوه فله حقه
دين كثير ثم قامت البيعة انه حر الأصل او ان دولاه كان اعتقه قبل ان يقول لهم
بايعوه فالقرءاء بالخيار ان شاؤا اتبعوا الذى بايعوه بجميع دينهم وان شاؤا ضمنوا
المولى الذى امرهم بما يعته بمقدار قيمته من دينهم لو كان عبدا ولهم ان يأخذوا
المولى من دينهم بمقدار قيمة الذى بايعوا لو كان عبدا، وان شاؤا اخذوا الذى
بايعوا بجميع دينهم لأنه حين قال لهم بايعوا عبدى هذا فقد غرهم منه وان كان
لم يضمن لهم شيئا لأنه لو كان عبدا لبيع فى دينهم .

ولو كان قال لهم بايعوا هذا فقد اذنت له فى التجارة فبايعوه ثم وجدوه حرا على ما وصفت لك فدينهم على الذى بايعوا ولا يلحق الذى امرهم بمبايعته من ذلك قليل ولا كثير لأنه لم يخبرهم انه عبده .

وان كان قال لهم بايعوا عبدى هذا فقد اذنت له فى التجارة فبايعوه ثم لحقهم دين كثير ثم ان رجلا اقام البينة انه عبده فلا شيء للغرماء على العبد حتى يعتق يوما ما من دهره فاذا عتق اتبعوه بجميع دينهم، وللغرماء ان يرجعوا على الذى امرهم بمبايعته بمقدار قيمته من دينهم حين استحق العبد فان رجعوا بذلك عليه فأخذوه اقسموها بينهم على قدر دينهم بالخصص لأنه غرهم حين اخبرهم انه عبد له فان عتق يوما من دهره اتبعه الغرماء بما بقى لهم من دينهم ولم يكن للمولى ان يتبعه بشيء مما ادى عنه .

ولو لم يستحق العبد ولكن قامت البينة انه مدبر للذى امرهم بمبايعته او مكاتب له او كاتب امه وكانت ام ولد له فالغرماء ان يرجعوا على المولى من دينهم بمقدار قيمة الذى باعهم او يأخذوا الذى بايعهم بجميع دينهم، فان قال المولى لم اغرهم من شيء انما اخبرتهم انه عبدى فقد صدقت لم يلتفت الى ذلك منه حتى يبين فيقول عبدى مدبر او مكاتب او هى ام وادلى ، فأما اذا قال فى التجارة عبدا وامة لى فبايعوه فهذا عندنا غرور وهو على ما يباع فى الدين حتى يبين غير ذلك فان كان عبدا غير مدبر ولا مكاتب يوم امرهم بمبايعته واخبرهم انه عبد ثم اعتقه بعد ذلك او دبره او كاتبه ثم بايعهم فالحقه دين كثير ثم علموا بما صنع المولى وارادوا ان يرجعوا عليه نفسه لأنه غرهم منه فلا سبيل لهم عليه لأنه امرهم يوم امرهم بمبايعته والعبد على ما قال لم يغروهم منه وانما حدث فيه ما صنع من عتقه بعد ذلك فلذلك لم يغرم الذى امرهم بمبايعته شيئا .

اداء الدين ولو أن بعضهم ادانه قبل عتقه وتديروا وادانه بعضهم بعد ذلك غرم المولى للذين ادانوا قبل التدبير والعتق ان شاؤا الا قل من دينهم ومن قيمته فاقسموا ذلك على الخصص على مقدار دينهم .

ولو كان الذى امرهم بمبايعته اخبرهم انه عبده له وقيمته يوم اخبرهم
الف درهم فزادت قيمته او نقصت وباعوه فلحقه دين كثير ثم علم انه حراً و
مد برالذى امرهم بمبايعته فقال اغرم قيمته يوم اخبركم بذلك فأما الزيادة فلم
اغسركم منها أو طلب بذلك الغرماء الفضل القيمة لم يلتفت الى شيء من ذلك
ويضمنه القاضى قيمة الذى امرهم بمبايعته يوم يختصمون لا يضمنه غير ذلك ، فان
اختصموا وقدمات الذى امرهم بمبايعته فلا ضمان على الذى امرهم بمبايعته لأنه
انما يضمن القيمة بالغرماء ، الا ترى ان العبد لو كان عبداً لى امرهم بالمبايعه
فما قبل ان يبيعوه فديهم لم يكن على احد ضمان ، فكذلك اذا مات وقد غروا منه
قبل ان يقضى القاضى بقيمته على الذى غرهم فلا ضمان لهم على الذى غرهم من
قيمة ولا غيرها ، فكذلك اذا نقصت قيمته فانما عليه قيمته يوم يختصمون .

وكذلك لو كان العبد امة اذن لها فى التجارة وقال هى امتى فباعوها فلحقها دين
كثير ثم ولدت اولاداً ثم علم انها حرة او ام ولد لى امرهم بمبايعتها فطالب الغرماء
قيمتها من الذى امرهم بالمبايعه وقيمة ولدها فلم ان يضمنوه قيمتها وقيمة الولد
يوم يختصمون لأنه لو كانت امة فباع (١) كما غرهم منها لبيع معها ولدها فقد
غرهم من ولدها كما منها فيرجعون عليه بقيمتها وقيمة ولدها يوم يختصمون .

ولو كانوا اذا نوها الدين بعد ما ولدت والمسئلة على حالها كان لهم
ان يضمنوه قيمتها خاصة يوم يختصمون ، وان كانت قد زادت فى بدنها قبل
الدين وبعده ، فأما الولد فلا سبيل لهم على الذى غرهم من ضمان قيمة لأنها
ولدتهم قبل الدين ولو كان الذى غرهم حراً فابى قال لم يبا عوا لهم مع امهم
فى دينهم فلذلك لم يكن انكاراً فى الولد .

ولو كان بعض الدين قبل ان تلد وبعضه بعد ما ولدت كان لأصحاب
الدين الذى كان قبل ان تلد أن يضمنوا الذى غرهم قيمة الولد يوم يختصمون
فيسترون (٢) ذلك دون أصحاب الدين الآخر ثم يشتركون جميعاً فى قيمة

(١) كذا والظاهر « تباع » - ح (٢) كذا والظاهر « فيستوفون » - ح .

الأم على قدر ما بقي من دينهم .

ولو كانت الأمة أو العبد اكتسبا مالا كثيرا أو وهب لها مال كثير
للغرماء والذي اكتسبا من غير الدين الذى لحقها ثم ان رجلا اقام البيعة انهما مملوكان
ان يضمنوا له محجور عليها فانه يأخذها يأخذها لهما مما وهب لهما وما اكتسبا فيكون
ذلك كله له دون الغرماء وللغرماء ان يضمنوا الذى غرهم قيمة العبد
وقيمة الأمة يوم يختصمون فان ارادوا أن يضمنوه ما اكتسب العبد والأمة
وقالوا انت غردتنا من ذلك لم يكن لهم ان يضمنوه من ذلك شيئا ، ولا يشبه
هذا ولد الجارية ولا زيادة البدن لأن ولد الجارية وزيادة البدن مما غرهم
منه وهذا ليس مما غرهم منه ، الا ترى ان رجلا لو اشترى جارية فولدت
له اولادا واكتسبوا مالا كثيرا ثم استحق رجل الأم اخذها واخذ قيمة اولادها
من الأب يوم يختصمان ويرجع بذلك الاب على البائع الذى غره ولم يكن
لمولى الأمة على ما اكتسب الولد سبيل ولم يكن فى ذلك غرور ، فكذلك
ما اكتسب العبد والأمة لا غرور فيه انما الغرور فيهما وفيما كان فيهما من زيادة
مما للغرماء ان يبيعوه فى دينهم .

ولو قال الذى غرهم بايعوا عبدى هذا فقد اذنت له فى التجارة ففعلوا
ذلك فالحقه دين كثير ثم اقام رجل البيعة انه عبد له ما ذون له فى التجارة
كان الدين على حاله يباع فيه الا ان يفديه المولى ولا ضمان على الذى غرهم منه
لأنهم يتبعونه بدينهم فيما أخذونه منه ويتبعونه فيه فلا يغرهم من (١) كان العبد
الذى امرهم بمبايعته او لغيره .

ولو قال لهم الذى امرهم بمبايعته ان هذا عبد فلان وقد امرنى ان آذن
له فى التجارة فبايعوه ففعلوا فالحقه دين كثير ثم قدم المولى فانكر أن يكون
امره بذلك فهذا او قوله لهم هو عبدى فبايعوه سواء فى جميع ما وصفت لك .
ولو كانت قال لهم هذا عبد فلان وقد امرنى ان آذن له فى التجارة

(١) كذا فى الظاهر « فلم يغرهم ، له » - ح

فقد اذنت له ، ولم يقل لهم بايعوه فبايعوه فلحقه دين كثير ثم قدم مولاه فأشكر
أن يكون امره ، فلا ضمان على الذى اذن له فى التجارة ، والدين على العبد اذا
عتق يوما من دهره .

ولو أن رجلا جاء بسلام صغير الى السوق وهو يعقل الشراء والبيع فقال بيع السلام
ان هذا ابني فبايعوه فقد اذنت له فى التجارة فبايعوه فلحقه دين كثير ثم اقام الصغير
رجل البيعة انه ابنه ولم يكن اذن له فى التجارة فقضى له به فعلى الذى غرهم منه
ان يضمن لهم جميع الدين الذى لحقه لانه غرهم منه حين امرهم بمبايعته .
ولو كان قال هو ابني وقد اذنت له فى التجارة ولم يقل بايعوه فلا ضمان
عليه فى شيء بحالقه من دين وان كان غير ابنه فما اذا قال لهم بايعوه فقد غرهم
منه فيضمن جميع دينهم اذا كان غير ابنه وكان محجورا عليه ، فان قال قائل
وكيف يكون غارا فى الحر وهو لا يملكه قيل له كما يكون غارا فى الحرة (١) اذا
زوجها على انها حرة فولدت اولاد اثم استحقها مستحق غرم الآن (٢)
قيمة الأولاد ورجع بها على الذى غره وزوجه وهو لا يجبره انها امة
له انما اخبره انها حرة وكذلك السلام الصغير اخبرهم انه ابنه وان الامر
جائز عليه وامرهم بمبايعته فان وجد السلام ابنا او عبدا غيره رجع عليه
بجميع الدين لأنه غرهم من جميع الدين فى جميع هذه المسائل (٣) فسمع هذه المقالة
منه بعض اهل السوق ولم يسمعها بعضهم فباعه من سمع ومن لم يسمع ومن علم
ومن لم يعلم (٤) خاصة دون من علم بما قال لهم الذى غرهم فذلك كله سواء
والأمر فيه على ما وصفت لك .

ولو أن بكاتباً أو عبداً ما ذونا له فى التجارة اتى السوق برجل فقال
بايعوا هذا فانه عبيدى وقد اذنت له فى التجارة فبايعوه فلحقه دين كثير ثم قامت

(١) كذا والظاهر « المرأة » (٢) كذا - والظاهر « الاب » - ح (٣) بهامش نسخة
« ولا تاتى الوفاء » الظاهر ان اول المسئلة سقط من الكتاب « وكذلك لو جاء
بسلام صغير وقال هذا ابني واذا انت فى التجارة » او ما يشاكله (٤) هنا سقط آخر

البينة انه حرا واستحقه رجل انه عبد فان كان عبدا مستحقا فالمكاتب في ذلك
العبد المأذون له في التجارة بمنزلة الحر في جميع ما وصفت لك فان كان حرا
لم يلحق المكاتب والعبد مما غرشيء حتى يعتقا فاذا اعتقا لحقها من ذلك ما يلحق الحر
لانه اذا كان عبدا مستحقا فهو (١) غسرا منه ، الا ترى انها لو باع امة في ايديها
فواذنت من المشتري واذا ثم استحقها رجل غم المشتري قيمة ولدها ورجع
بذلك على المكاتب وعلى العبد المأذون له في التجارة لانها باعها والبيع من التجارة
فغررها غسرا فكذلك اذا امر بها بعة العبد فغرورها غسرا ويرجع عليها في
الوجهين جميعا في حال رقتها واما اذا وجد الذي امر بها يعتسه حرا فانما ضمان
حرمالا فانما يلحقها ذلك اذا عتقا ، الا ترى انها لو زوجها امرأة على انها حرة
فاستحققت غسرا الزوج قيمة الولد الذي ولدته له ولم يرجع عليها بالقيمة حتى
يعتقا مالم يغرم على وجه البيع والشراء والتجارة فكذلك الذي وصفت لك .
ولو أن رجلا حرا اتى اهل السوق برجل فقال بايعوا هذا فقد اذنت
له في التجارة ولم يقل انه عبد لي فبايعوه فلحقه دين كثير ثم علم انه حرا وعبد
لغيره لم يغرم الذي امرهم بمبايعته من الدين شيئا انما كان غاراضا منا اذا اخبرهم
انه عبد وامرهم بمبايعته فجميع (٢) الاقرارين جميعا فان اخبرهم باحدها ولم
يذكر لهم الآخر فلا ضمان عليه في شيء من ذلك . وهذا كله قول ابي حنيفة
وابي يوسف وقياسه وهو كله قولنا .

املى في الطلاق

ما تروث فيه المرأة

وقال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامرأته في صحته اوفى مرضه ان كنت اباك او امك
او طلبت حقك قبل فلان او اكلت او شربت او صليت الظهر فانت طالق ثلاثا
ففعلت شيئا من ذلك وهو مريض مرض موته الذي مات فيه فانها تروثه ان مات وهي

(١) كذا او الظاهر «فهما» - ح (٢) كذا - والظاهر «فجمع» - ح .

في العدة لانه حلف على شيء لها ان تفعله وليس له ان يمنعها من ذلك فاذا كان الامر كذلك وقد حلف عليه في صحته او مرض (١) ورثت على كل حال وهذا قول ابي يوسف واما في قولنا فان كانت حلفه على ذلك في مرضه فالقول فيه ما قال ابو حنيفة وابو يوسف في ذلك لانه تكلم باليمين وهو مريض فار من الميراث فحلف على امر لها ان تفعله فليس له ان يجرمها الميراث بذلك، واما اذا حلف على شيء من ذلك في صحته ففعله في مرضه وقع الطلاق عاينها ولم تره شيئا لأن الكلام خرج منه وهو غير فار ثم لم يحدث فعلا يقع به الطلاق وانما الذي اوقع الطلاق المرأة حين فعلت ما فعلت ولا ميراث لها وليست لأبي حنيفة حجة في قوله انها ترث لأنه حلف على شيء لها ان تفعله لانه قد منعها الميراث فيما هو اشد من ذلك وفيما لا يقدر على رده فقال لو ان رجلا قال لامرأته في صحته اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق ثلاثا فجاء رأس الشهر وهو مريض مرضه الذي مات فيه انها لا ترث شيئا لانه تكلم بالطلاق وهو صحيح غير فار ثم وقع الطلاق بغير فعله في مرضه فلا ترث شيئا وهذا عندنا الصواب .

فاذا كان الطلاق يقع بفعلها فذلك ابعدها من الميراث الا ترى انه لو قال لها في صحته اذا ولدت فانت طالق ثلاثا او اذا قت فانت طالق ثلاثا او اذا حضت فانت طالق ثلاثا فكان شيء من ذلك منها وهو مريض انها لا ترث شيئا وهذا امر لا يقدر على دفعه فهي فيه اعذر من امر لو شاءت ان تتركه ففعلها سواء ولا ترث شيئا .

قال ابو حنيفة لو أن رجلا قذف امرأته في صحته ومرض فطلبته بحقوقها في مرضه الذي مات فيه فلا عن القاضى بينهما وفرق بينهما ثم مات وهي في العدة ورثت ، وكذلك قول ابي يوسف واما في قولنا فان كان القذف في مرضه الذي مات فيه فالقول ما قال ابو حنيفة وابو يوسف ، وان كان القذف في الصحة لم ترث شيئا .

وقال ابو حنيفة اذا آلى الرجل من امرأته في صحته ثم مرض مرضه

(١) كذا واظا هر «مرضه» ح

الذى مات فيه فلم يقربها حتى بانث بالا يلاء ثم مات وهى فى العدة لم ترث شيئا وان كان الا يلاء منه فى المرض ورثت ، وهذا قول ابى يوسف وقولنا .
وقال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامرأته فى صحة او مرض انت طالق ثلاثا ان خرجت من منزلى او قال ان دخلت دار فلان او نحو هذا من الايمان التى ينبغى لها ان تطيعه فيها فصنعت بعض ما حلف (١) عليه فحدثت فى يمينه فى مرضه الذى مات فيه فانها لا ترثه فى الوجهين جميعا ووقع بفعلها وهو فعل لا ينبغى لها ان تأتبه الا باذن زوجها وكأنها او تمت الطلاق على نفسها فلا ترث شيئا ، وهذا قول ابى يوسف وقولنا .

فاذا قال الرجل لامرأته ان دخلت دار فلان فأتتا طالقان ثلاثا فقال ذلك فى صحته او فى مرضه الذى مات فيه فدخلت دار فلان فى مرضه الذى مات فيه فان كان دخلت احدهما قبل الأخرى وقع الطلاق عليهما جميعا حين دخلت الاخرى وورثت الاولى ان مات وهى فى العدة ولم ترث الاخرى شيئا لأن اليمين تمت ووقع الطلاق بفعلها . وان كانتا دخلتا جميعا معا لم ترثا شيئا لان اليمين لم تتم الا بفعلها جميعا فكل واحدة منهما قد وقع الطلاق وتمت اليمين بفعلها مع فعل صاحبتها فلا ميراث لواحدة منهما .

ولو قال لها فى صحة او مرض اتتا طالقان ثلاثا اذا شئتما او قال لها طلقا نفسيكما ثلاثا اذا شئتما او قال لها امركما فى ايديكما فى ثلاث تطليقات اذا شئتما او قال لها ولم يقل فى ذلك اذا شئتما ولكن قال امركما فى ايديكما فى ثلاث تطليقات فقالنا فى مرضه الذى مات فيه قد شئتما ما قلت لنا وطلقنا أنفسنا ما جعلت اليكما فقالنا ذلك جميعا معا او احدهما قبل صاحبتها فلا ميراث لواحدة منهما وان كانت احدهما قد تقدمت صاحبتها فى ذلك ، ولا يشبه هذا قوله ان دخلتما الدار فأتتا طالقان ثلاثا هذا ان تقدمت احدهما صاحبتها بالدخول ورثت الاولى ولم ترث الآخرة .

وكذلك الأفاعيل كلها واما ما وصفت لك من المشيئة وما جعل فى ايديها من الطلاق فان ذلك لم يقع الا برضاها والابطال ففكأنها اذنت له

ذلك ، الا ترى انها او قالتا قد اذنا لك فى ان تطلقنا ذلك فى موضعك ففعل فلم (١) يرثا شيئا ، وكذلك او قالتا له فى مرضه قد اذنا لك فى ان تطلقنا ثلاثا فيجعل ذلك الى غيره فطلقها ثلاثا لم يرثا شيئا واذا جعل المشيئة والطلاق فى ايديهما فطلقنا أنفسهما او شاء ما جعل اليهما فقد اذنا وهذا اوجب من الأذن منهما فى مطلقتهما .
 واو كان قال لهما ان تكلمتا فأتيا طالقين ثلاثا فتكلمتا فى مرضه الذى مات فيه معا او احدهما قبل صاحبتها كان هذا وما وصفت لك من الدخول سواء وان كان كلاما لأنه ليس من امر الطلاق فى قليل ولا كثير ، واما الذى وصفت لك لأى (٢) لا ابالى ايها تقدمت صاحبتها فى الذى يجعل الطلاق فى ايديهما ويجعل مشيئة الطلاق فى ايديهما فاما ان اجعل (٣) لهما شيئا غير الطلاق من غير (٤) مملوك او غيره وجعلهما طالقين قالتا ان (٥) فعلنا ذلك ، فهذا كما وصفت لك من امر الدخول ، واما ما كان من امر الطلاق الذى به تحرمان الميراث فذلك الذى ان وقع بفعلها او بمشيئته (٦) او انه جعل ذلك اليها ففعلنا ذلك لم يرثا جميعا شيئا ففعلناه معا او تقدمت احدهما صاحبتها ، الا ترى انه لو قال لهما فى مرضه الذى مات فيه اوفى صحته قد طلقكما بألف درهم اذا شعثا فنشاء تا ذلك جميعا معا او احدهما قبل صاحبتها فى مرضه الذى مات فيه لم يرث واحد منهما شيئا ووجب الالف عليهما تقسم على المهرين الذى (٧) تزوجها عليهما فما اصاب مهر كل واحدة منهما لزمها ذلك لو رثته ولم يرثا شيئا من ذلك ولا غيره وكيف يرثان او ترث واحدة منهما وقد اختلفت منه بما وجب عليهما .

اخبرنا ابو سعيد (٨) قال اخبرنا محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن

-
- (١) كذا والظاهر « لم » - ح (٢) كذا ولعله « فاني » (٣) الاصل « اجعل »
 (٤) كذا والظاهر « عتق » (٥) كذا والظاهر « قد » - ح (٦) كذا
 (٧) كذا والظاهر « اللذين » - ح (٨) بهامش نسخة مولانا ابى الوفاء ما لفظه
 « كذا فى الاصل ولعل الصواب ان يكون » اخبرنا ابى شعيب لان سليمان وهو
 ابن شعيب الكيسا فى يروى هذا الكتاب عن ابيه شعيب عن الامام محمد .

ابراهيم قال اذا اختلعت المرأة من زوجها في مرضه الذى مات فيه وهى في العدة لم ترث شيئا وكذلك ما وصفت لك ، وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

ولو ان رجلا قال لامرأتين له طلقا انفسكما ثلاثا فقال ذلك في صحته وفى مرضه فطلقتا انفسهما ثلاثا في مرضه الذى مات فيه لم ترث واحدة منهما ان كانتا طلقتا جميعا معا وكذلك ان كانت احدهما تقدمت صاحبتهما الا ان كل واحدة منهما طلقت نفسها خاصة دون صاحبتهما .

ولو قالت كل واحدة منهما قد طلقت نفسي ثلاثا وصاحبتي فان كانتا قالتا ذلك جميعا معاً لم ترثا شيئا وان كانتا قالتا ذلك احدهما قبل صاحبتهما ورثت الآخرة منهما ولم ترث الاولى شيئا لأن الاولى حين طلقت نفسها وصاحبتهما طلقتا جميعا معا ثلاثا ثلاثا قبل ان تنطق الثانية بشيء فتبكت الثانية لم يقع (١) بقولها طلاق وانما وقع الطلاق عليهما جميعا بطلاق الاولى فلذلك ورثت الآخرة ولم ترث الاولى شيئا .

ولو لم يكن قال ذلك لهما وامكنه قال لهما امر كما في ايديكما في ثلاث تطليقات والمسئلة على حالها فطلقت كل واحدة منهما نفسها ثلاثا جميعا معا او احدهما قبل صاحبتهما ورثتا جميعا ولم يقع على واحدة منهما طلاق لانهما لم تجعما على طلاق واحدة منهما حتى تجعما جميعا على ان تطلقا احدهما او تطلقا جميعا فيقع الطلاق بذلك ، فان اجتمعتا على ان طلقا احدهما بعينها جميعا معا او احدهما قبل صاحبتهما لم ترث التي طلقتا شيئا فان اجتمعتا على ان طلقتا انفسهما جميعا وقع الطلاق عليهما ولم ترثا شيئا وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقيامه وهو كله قولنا .

فاذا قال الرجل لامرأته في صحة او مرض مات فيه اذا دخلت انا وانت هذه الدار فأنت طالق ثلاثا فدخلاها في مرض الزوج جميعا معا لم ترث المرأة لان الطلاق لم يتم الا بفعالها مع فعل زوجها .

ولو كان احدهما دخل قبل صاحبه فان كان الزوج دخل اول مرة فهذا الاول سواء ولا ترث المرأة شيئا .

وان كانت المرأة دخلت اول مرة ثم دخل الزوج وقع الطلاق وورثت المرأة ان مات وهي في العدة .

ولو كان قال لها انت طالق ثلاثا اذا شئت انا وانت ذلك والمسئلة على حالها فشاء ذلك جميعا في مرض الزوج الذى مات فيه معا او احدهما قبل صاحبه لم ترث المرأة شيئا لان الطلاق وقع بمشيئتها ومشئته زوجها فكأنها اذنت له في طلاقها .

ولو كان الزوج قال في صحته او في مرضه الذى مات فيه واذا دخلت انا وانت (١) هذه الدار فانت طالق ثلاثا فدخلاها جميعا في مرض الزوج الذى مات فيه او دخل احدهما قبل صاحبه فان كان الزوج حلف باليمين في مرضه ورثت المرأة في الوجهين جميعا .

فان كان حلف باليمين في صحته لم ترث في شيء من ذلك الا في خصلة واحدة ان دخل الرجل الاجنبى قبل الزوج (٢) ثم دخل الزوج بعد ذلك ورثت المرأة لأن اليمين انما تمت بدخول الزوج وكأنه طلقها في مرضه طلاقا مستقبلا ، فان دخلا جميعا معا واليمين في الصحة لم ترث المرأة شيئا لأن الزوج حلف على اليمين وليس بفار من الميراث يوم حلف لانه حلف وهو صحيح ولم يقع الطلاق في المرض بفعله خاصة فيكون كأنه مطلق في مرضه فلما لم يقع بفعله خاصة لم ترث شيئا .

وكذلك لو قال الزوج لامرأته اذا شئت انا وفلان فانت طالق ثلاثا فقال في صحته او في مرضه الذى مات فيه ثم شاء الزوج والرجل الاجنبى طلاق المرأة جميعا معا او احدهما قبل صاحبه فان كانت اليمين كانت منه في المرض

(١) كذا والظاهر من التفصيل الآتى « انا وفلان » ونحوه فاما مسئلة اذا قال « اذا دخلت انا وانت » فقد تقدمت تأمل - ح (٢) الاصل « قبل الدين » كذا .

ورثت المرأة في ذلك كله ؛ وإن كانت اليمين منه في الصحة لم تترث في شيء من ذلك إلا في خصلة واحدة إن شاء الرجل الأجنبي أول مرة ثم شاء الزوج بعد ذلك تترث المرأة لأن المشيئة انما تمت بمشيئة الزوج فوقع الطلاق بها فكأنه طلاق مستقبل من الزوج . وهذا كله قول أبى حنيفة وأبى يوسف وهو كله قولنا .

تم الجزء

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل . يتلوه املى في القرائض .
ما كتبته حضرة الاستاذ الفاضل مولانا ابوالوفاء دام فضله في ابتداء هذه النسخة ندرجه توثيقا لهذه النسخة الانيقة المحفوظة في الخزانة الآصفية بحيدرآباد الدكن تحت رقم - ١٤٦

وكان على اول صفحة الكتاب المنقول عنه احد عشر سطرا مكتوبة لكن بعض حروفها كانت محووة بالمداد فانا اكتب لك ذلك المكتوب بعينه واترك البياض موضع المحو وهو هذا .

وقف وحبس وسبل وتصدق العبد الفقير الى الله تعالى المقر الاشرف
الحال السيفي صبر الملوكى الغافرى اعنى الجزء المبارك
على المشتغلين بالعلم للسيفى (فى المدرسة) .

الحنفية المجاورة بجامع طولون الرضوية للمقر الاشرف المشار اليه اولا
احسن الله اليه وغفر له ولوالديه وللمسلمين لينتفعوا بذلك فى الاشتغال
والكتابة منه ليلا ونهارا ولا يعطى لأحد الا برهن فهو بحيث لا يخرج من
المدرسة المذكورة ولا يباع ولا يرهن ولا يوهب ولا يبدل ولا يغير وقفا
صحيحا من الواقف بهذا الوقف ابتغاء وجه الله العظيم فمن بدله بعد ما سمعه فانما
اثمه على الدين يبدلونه والله سميع عليم .

خاتمة

خاتمة الطبع

الحمد لله الذى وفق من اختاره للتفقه فى الدين ويسر لحفظ دينه ائمة هداة مهديين
قرر وا اصول الشريعة وحقا ثقا وا وضفوا غوامض الاحكام ودقا ثقا .
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمد عبده ورسوله صلى الله
وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه .

اما بعد فقد تم بحمده تعالى طبع هذا الجزء من الامالى للامام الهام محمد بن الحسن
الشيبانى صاحب الامام الاعظم ابى حنيفة الزعمان بن ثابت رضى الله عنهما وجزاهما
عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء .

بمطبعة الجمعية العلمية المشهورة بدائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية
حيدرآباد الدكن حرسها الله تعالى عن الفتن فى ظل الملك المؤيد المعان الذى اشتهر
فضله فى كل مكان صاحب الجلالة السلطان بن السلطان سلطمان العلوم مظفر
الممالك آصف جاه السابع مير عثمان على خان بهادر لازالت مملكته بالعرز والبقاء ،
دائمة التقدم والازتقاء ، وهذه الجمعية تحت صدارة ذى الفضائل السنية والمفانر
العلمية النواب السير حيدر نواز جنك بهادر رئيس الجمعية ورئيس الوزراء فى
الدولة الآصفية ، والعالم العالم ببقية الافاضل النواب محمد يار جنك بهادر ،
وتحت اعتماد الماجد الاريب الشريف التسيب النواب مهدي يار جنك بهادر
عميد الجمعية ووزير المعارف والمالية فى الدولة الآصفية ومعين امير الجامعة
العثمانية ، وضمن ادارة العالم المحقق والفاضل المدقق مولانا السيد هاشم الندوى
معين عميد الجمعية ومدير دائرة المعارف ادام الله تعالى درجاتهم سامية
ومحاسنهم زاكية .

وعنى بتصحيحه من افاضل دائرة المعارف وعلماؤها مولانا السيد هاشم الندوى

الامالى

٧٠

الامام محمد

ومولانا الحبيب عبد الله بن احمد العلوى ومولانا الشيخ عبد الرحمن اليماني
غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم .

وكان تمامه يوم الخميس السادس والعشرين من شهر ربيع الاول سنة ١٣٦٠
وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد نبيه
الامين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين الى يوم الدين .



بسم الله الرحمن الرحيم

نبذة من اللآلى المكنونة فى الامالى

هذا جزء من الامالى للامام الهمام الفقيه الكبير محمد بن الحسن ابى عبد الله الشيبى صاحب الامام الاعظم ابى حنيفة رضى الله عنهما رواه عنه شعيب ابن سليمان وعنه ابنه (راوى الكيسانيات) سليمان بن شعيب الكيساني رحمه الله تعالى .

قال الاستاذ الفاضل ابو الوفاء « واما راوى الكتاب سليمان بن شعيب الكيساني وابوه شعيب صاحب محمد (الامام) فذكرهما فى رجال الطحاوى العيني - قال من اختصره سليمان بن شعيب بن كيسان الكلبى ابو محمد المصرى عن خصيف بن نافع وابيه وعنه الطحاوى - قال العيني فى المغانى ابوه شعيب من اصحاب محمد بن الحسن صاحب ابى حنيفة ذكره ابو اسحاق فى الطبقات من اصحاب محمد وذكره الحافظ ابو القاسم يحيى بن على فى ذيله على تاريخ الغرباء الذين قدموا مصر - وذكر انه توفى فى سنة ثمان وسبعين ومائتين روى عن ابيه شعيب قال قال ابنى سليمان ابو يوسف قال قال ابو حنيفة لا ينبغي للرجل ان يحدث الا بما يتحفظ من يوم سمعه الى يوم يحدث به - وذكر ابن يونس شعيب بن سليمان فى الغرباء الذين قدموا مصر وقال كوفى قدم مصر وتوفى سنة اربع ومائتين . قالت ابنة سليمان بن شعيب احمد مشايخ الطحاوى روى عنه كثير - ذكر فى اللباب فى تهذيب الانساب ان سليمان بن شعيب هذا مصرى روى عن ابيه واسد بن موسى وغيرهما وان مولده سنة خمس وثمانين ومائة وتوفى فى صفر سنة ثلاث وتسعين ومائتين قال وكان ثقة . وقال الحافظ ابن حجر فى آخر ترجمة سليمان بن شعيب بن الليث بن سعد المصرى من كتابه لسان الميزان - فاما سليمان بن شعيب الكيساني المصرى فوثقه العقيلي واصاله من نيسابور روى عن اسد بن موسى وخالد بن زرار ووهب بن جرير وعدة وروى عنه الطحاوى والحصائري وآخرون ومات سنة ٢٧٨ . انتهى ما فى

تلخيص معاني الاخبار، قلت وما في الجواهر المضيئة ان سليمان من اصحاب مجد روى عنه النوادر فسهو لأن الذي من اصحاب الامام مجد روى النوادر عنه هو ابو سليمان شعيب كما ذكره هو بعد ذلك من ترجمة شعيب، قلت وذكره السمعا في الانساب فقال ابو مجد سليمان بن شعيب بن سليمان بن سليم بن كيسان الكلبي من اهل مصر يروى عن ابيه واسد بن موسى وطبقته يروى عنه ابو الحسن علي بن مجد المصري وكان مولده بمصر سنة ١٨٦ وتوفي في صفر سنة ٢٧٧ وكان ثقة - قلت فعلم ان ما ذكره صاحب التلخيص ناقلا عن تهذيب الانساب بأن وفاته سنة ٢٩٣ فهو تصحيح سبعين وكذلك ولادته سنة ١٨٦ خلاف ما ذكره صاحب اللباب والحافظ ابن حجر مجد في اللسان بأنه كان في سنة ١٨٠ وكذلك اذكره الحافظ ابو القاسم بأن وفاته في سنة ١٧٨ مخالف لما ذكره غيره فتنبيه.

الكنيسانيات

قال ابن النديم في فهرسته (١) كتاب اماري مجد في الفقه وهي الكنيسانيات، وقال صاحب كشف الظنون (٢) الكنيسانيات مسائل رواها سليمان بن شعيب الكنيساني عن مجد بن الحسن، وقال المولى عبد القادر في الجواهر المضيئة (٣) سليمان بن شعيب بن سليمان الكنيساني من اصحاب مجد -

ترجمة الامام محمد رضي الله عنه

محمد بن الحسن ويكنى ابا عبد الله وهو مولى لبني شيان ولد بواسط ونشأ بالكوفة وصحب ابا حنيفة واخذ عنه الفقه ثم عن ابي يوسف وصنف الكتب ونشر علم ابي حنيفة ويروى الحديث عن مالك ودون الموطأ .
روى عنه الامام الشافعي ولازمه وانتفع به وقال اخذت - وفي رواية سمعت من مجد بن الحسن وقربيعر وما رأيت رجلا سمينا افهم منه . قال وكان اذا تكلم

(١) ابن النديم صفحة ٢٨٧ (٢) كشف الظنون ج ٢ صفحة ٤٠ (٣) الجواهر

خيل لك ان القرآن انزل بلغته قال ومارأيت سمينا اخف روحا من محمد بن الحسن ومارأيت افصح منه وكان يملأ القلب والعين حكاة ابو عمرو . وكان ايضا مقدما في علم العربية والنحو والحساب وفي الفطنة والى القضاء للرشيد بارة فاقام بها مدة ثم عزل عنها ثم سار معه الى الري وولاه القضاء بها فتوفي بها سنة سبع وثمانين ومائة وهو ابن ثمان وخمسين سنة - الجواهر المضيئة ج ٢ ص ٤٣ و ٤٤ - .

هذه الامالى متضمنة على مسائل الغصب والدعوى والمراجعة ، والبيع والصرف والطلاق والكفالة والحوالة والشركة والدية والعبد الماذون له في التجارة وعلى مسائل صغار مفيدة .

ومن اهم ما اودع في هذه الاجزاء ان المسائل الفقهية قد شرحت بعبارة مريحة راثة يفهم الطالب بادي التفكير فيها ويستشهد بذلك ان علماء المتقدمين الذين هم دونوا العلوم القديمة والفنون العصرية في القرون الخالية كانوا يمتنون باللغة لتسهيل العلوم والفنون وبذلك استفاد الطلبة منهم اكثر مما يستفاد . رحمه الله اجمعين .

ثم نذكر ان المصنف رحمه الله قد بحث في هذه الامالى عن مسائل غريبة جزئية وكلية تبني عليها الاصول والفروع الفقهية مثلا

- | | | |
|-----|------------------------------------|----------------|
| (١) | عيار النقود في الازمنة القديمة | فليلاحظ صفحة ٥ |
| (٢) | الميراث اذا عقد على اكثر من اربع | ١١ |
| (٣) | بيع المواضعة | » ١٢ |
| (٤) | الاتزام في البيع على نقد بيت المال | » » |
| (٥) | المشتري لا يفارق البائع في الصرف | » ١٦ |
| (٦) | الاختلاف في العارية | » ٢٠ |
| (٧) | الاجارة والعارية سواء | » » |
| (٨) | جمع الابلاء والظهار | » ٣٠ |
| (٩) | بطلان الابلاء والظهار | » ٣٢ |

٣٣	فليلاحظ صفحة	(١٠)	العارية مؤداة
٣٤	»	(١١)	الفاظ الضمانية
»	»	(١٢)	الفاظ الكفالة
٣٥	»	(١٣)	معنى التوى
٤٠	»	(١٤)	الوضيعة على رأس المال
٤١	»	(١٥)	الشركة والمضاربة لا تفسد ان بالشروط
٤٤	»	(١٦)	شركة القصارين
»	»	(١٧)	ذكر القباية
٤٥	»	(١٨)	اكتراء الدابة
٤٦	»	(١٩)	دية قطع اللسان
»	»	(٢٠)	القاء الرجل في الماء
٥٠	»	(٢١)	الكفلاء بعضهم عن بعض
٥١	»	(٢٢)	وضع الحجر في طريق المسلمين
»	»	(٢٣)	لبس الطليسان في الطريق
»	»	(٢٤)	اللباس امر لا بد منه
٥٢	»	(٢٥)	السائق والقائد والراكب ضامنون
٥٣	»	(٢٦)	العائر ضامن للدية
٥٥	»	(٢٧)	البهائم لا تشبه في الضمان بنى آدم
٥٦	»	(٢٨)	مقى تخرج الدابة من سيقا الرجل
»	»	(٢٩)	ما تلف من الطبقة في يد البائع

قد طبعنا بحمد الله تعالى هذه الا مالى لتتسفيد مما فيها من المعاني اللطيفة والمسائل
الغريبة من الله وكرمه حتى نجد بقية الاجزاء المفقودة من هذا الاصل وذلك

في العهد الميمون عهد جلالة الملك سلطان العلوم نظام الملك آصف جيه السابع السلطان
مير عثمان علي خان بهادر خلد الله ملكه ودواته لأن حضرة السلطان من اوحده
كهوف العلم والفضل للمسلمين فابقاه الله تعالى حرزا للامة الاسلامية ويطيل الله
عمر ولي عهده الاعظم المخاطب بالنواب اعظم جاه بهادر وابنه المعظم المخاطب
بالنواب معظم جاه بهادر وسائر اولاده واحفاده الابد - آمين

وقد اشترك في تصحيح هذه الاجزاء حضرة الاستاذ الفاضل
مولانا الشيخ عبد الرحمن اليماني ومولانا الاستاذ الاديب حبيب عبد الله
الحضرمي ادامهم في الله خدمة العلم والادب - وقد استفدنا من نسخة الاستاذ
الجليل مولانا ابي الوفاء دام فضله استاذ الفقه بالمدرسة النظمية ، قدمنا له
محضا لخدمة العلم والدين فاشكره شكرا جزيلًا .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

خادم العلم

السيد هاشم الندوي

مدير دائرة المعارف العثمانية

صفحة	مسئلة
٢	مسئلة
»	ضياح الدين
٣	قول رب المال مع يمينه
»	غصب المال
٤	الناس لا يتبايعون الا على الجهاد
»	المشترى يصدق على فساد البيع
٥	قول المشترى مع يمينه
»	عيار النقود في ذلك العصر
٦	الوصل والقطع سواء
»	مسئلة في الدعوى - الدار المشاعة
»	مسئلة للؤلؤى من رواية الكيساني
»	العقد على اكثر من اربع
١١	الميراث اذا عقد على اكثر من اربع
»	املى في المراجعة
١٢	البيع مواضعة
»	الاتزام في البيع على تقديم المال
١٣	الاعتبار على رأس المال في البيوع
»	بيع التولية
١٤	املى في البيوع والصرف
١٥	ما يفعل القاضى عند الخصومة في البيع
»	هلاك الثمن عند امين القاضى

المشتري لا يفارق البائع في الصرف

صفات بيع الصرف

املئ في الغصب

بناء الغاصب

بينة المنصوب

الاختلاف في العارية

بينة المعير

البينة للمستعير

الاجارة والعارية سواء

الخيار سنة

صفة الهبة

قول الموهوب له

البينة للواهب

قتل العبد المنصوب

البراءة من ضمان الغصب

املئ في الطلاق

الخلاف في الطلاق

الطلاق قبل التزويج

حروف الاتصال

املئ في الطلاق

من آثار الصحابة

جمع الطلاق

جمع الايلاء والظهار

الايلاء قبل الطلاق



هلاک

بطلان الايلاء والظهار	٣٢
املى فى الكفالت والحى الت	٣٣
العارية مؤداة	»
المنحة مردودة	»
الدين مقضى	»
الزعم غارم	٣٥
معنى التوى	»
الفاظ الكفالة	٣٦
صفة البراءة	»
نقد المال	٣٧
املى مسائل صغار اختلفت	٣٨
صفة التوديع	»
صفة الميكاتبة	٣٩
صفة للرهن	»
املى فى الشركة	٤٠
الوضيعة على رأس المال	»
الشركة والمضاربة لانفسد ان بالشروط	٤١
الشرط فى الشركة	٤٢
شركة القصارين	٤٤
ذكر القباله	»
املى مسائل صغار اختلفت	٣٥
اكتراء الدابة	٤٥

»	خدمة الغلام
٤٦	دية تطعم اللسان
»	القاء الرجل في الماء
»	املى في الكفالت
٤٨	قول المعطى
٥٠	الكفلاء بعضهم عن بعض
»	الضمان على الدافع
»	املى في الدية تكون في الطريق
»	الضمان على الدفع
٥١	وضع الحجر في طريق المسلمين
»	لبس الطيلسان في الطريق
»	اللباس امر لا بد منه
٥٢	السائق والقائد والراكب ضامنون
»	الضمان على المريض اذا وقع على انسان
٥٣	دية الميتين على واضع الحجر
»	العائر ضامن للدية
٥٤	تضمن العاقلة الجناية على نفس
٥٥	البهائم لا تشبه في ذلك بني آدم
»	السائق الزاجر للدابة ضامن
٥٦	مقى تخرج من سباق الرجل
»	املى مسائل صفارا مختلفت
»	ما تلف من الهبة في يد البائع
٥٧	الطلاق اذا شاءت

» املى فى العبد المأذون له فى

الغرو فى التجارة ٥٨

» اداء الدين قبل التدبير

٥٩ اذا كانت الامة مأذونا لها فى التجارة

٦٠ للغرماء ان يضمموا

٦١ بىمع الغلام الصغير

٢٦- املى فى الطلاق ما تـرت

٦٣ متى تمنع المطلقة عن الميراث



Central Board of Secondary Education
Oriental Publications Bureau
Oriental University, Hyderabad-D-2.

As Cat No.

At Cat Price Rs. 100/-

Printed by the Oriental Publications Bureau

Printed by the Oriental Publications Bureau

RULES:—

1. The Book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of **Rs. 1-00** per volume per day shall be charged for text-books and **10 Paise** per volume per day for general books kept over- due.

